

حياة وسوق

ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر
عن صحيفة الحياة الجديدة

الأحد 23 أيلول 2012 - السبت 29 أيلول 2012 السنة الثانية / العدد (72)



باديكو القابضة

ملتزمون بالإستثمار في فلسطين

4

السلطة الوطنية..
مسيرة مالية متعثرة

5

الغلاء وأزمة
الموازنة وآفاق الحل

2

المياه
المعدنية..
مياه
عادية
بسعر
مضاعف



استخراج الأملاح والكالسيوم منها قد يسبب أضرارا

قنينة الماء المعدنية.. قد تدفع ثمنها مضاعفا مئات المرات رغم انها من الحنفية ذاتها

حياة وسوق
منتصر حمدان

هل ما تبيعه بعض الشركات التجارية من مياه توصف بـ«المعقمة»

يعني ان المياه التي نشربها في منازلنا غير معقمة؟ وهل من المعقول ان يتم بيع المواطن نفس كوب المياه بسعرين مختلفين يصل أحدهما 200 ضعف

سعر الآخر؟ رغم ان الشركات تحصل على «مياه الحنفية» بأسعار شبيهة بالأسعار التي يحصل عليها المواطن.

ان طرح مثل هذه الاسئلة لم يأت من فراغ، لا سيما ان هناك بعض شركات بيع المياه او الفلاتر التي تعمل على ترويج منتجات لتنقية المياه تقوم باجراء

اختبارات عينية للمياه التي نشربها في المنازل، وتظهر تلك الاختبارات نتائج تكون مرعبة للمواطن العادي حينما يشاهد الشوائب التي يتم استخراجها من المياه التي يشربها، الأمر الذي يجعله يقف امام امرين الاول ان يقوم بشراء فلتر لتنقية المياه وتركيبها في منزله، او اللجوء الى شركات بيع

قوارير المياه وشراء غالونات المياه على اساس انها مياه معقمة وخالية من الشوائب.

تلك الشركات التي تبيع الفلاتر يقوم عملها الترويجي للمنتجات التي تبيعهها على اساس ان المياه التي يشربها المواطنون في منازلهم غير صالحة للشرب ويجب تنقيتها عبر تركيب مثل هذه الفلاتر، مستغلين صدمة المواطن أمام ما يشاهده بأمر عينه اثناء اختبارات استخلاص الشوائب من المياه التي يشربها في منزله.

تحذير

رئيس سلطة المياه د.شداد العتيلى، حذر المواطنين من الوقوع ضحية التضليل التي تقوم به بعض الشركات «سواء التي تبيع قوارير المياه او الفلاتر»، من ادعاء بان المياه التي نشربها في منازلنا غير صالحة للاستهلاك من اجل ترويج بضائعهم والمنتجات التي تبيعهها.

وقال العتيلى لـ(حياة وسوق) ان هذه الشركات «كانت تطلب ترخيص عملها في السابق من سلطة المياه لكننا طلبنا منهم التوجه الى وزارة الاقتصاد الوطني للتسجيل كشركات استثمارية، مع أهمية الحصول على موافقة رسمية من قبل المزود الرسمي المعتمد في المنطقة او المجلس البلدي او القروي على عمل تلك الشركات»، مشيرا الى ان مثل هذا الاجراء تم لأن هذه الشركات كانت تحصل على المياه باسعار مخصصة للمواطنين وليس للشركات، خاصة انها تجمع المياه من مناطق تعاني من أزمة مياه أحيانا.

وتابع العتيلى: «لقد طلبنا حصول هذه الشركات على ترخيص وزارة الاقتصاد الوطني التي تعمل على تطبيق قانون الشركات، في حين ان وزارة الصحة عليها مسؤولية مراقبة والتحقق من سلامة المياه المباعة للمواطنين ومطابقتها للمعايير والشروط الصحية السليمة».

وشدد العتيلى على ان المياه التي تصل للمنازل مياه صالحة للشرب وتنطبق عليها المعايير والمواصفات الرسمية المعتمدة، لكنه اشار الى وجود نسبة كلس مرتفعة في هذه المياه بسبب انه يتم تجميعها في خزانات المنازل اضافة الى ما يترسب من كلس في خطوط شبكات توزيع المياه.

واضاف: «هناك بعض المواطنين يفضلون التخلص من نسبة الكلس المرتفعة بوضع فلتر او شراء مياه معدنية خالية من الكلس او الشوائب، وهذا الامر يعود لهم، لان مسؤوليتنا هي تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب».

واشار الى ان هناك العديد من المنظمات الأهلية سعت منذ فترة لاقتناع المواطنين بأهمية شرب المياه من «حنفية البيت» كونها تشتمل على كل العناصر الرئيسية الصحية والسليمة، لكنه عاد ليقول «المشكلة الاساسية ان هناك عملية تضليل للناس والمواطنين لترويج مبيعاتها».

وكشف العتيلى عن أن سلطة المياه تقوم بتوريد المياه بسعر الجملة الذي يصل الى 2.6 شيقل للكوب الواحد، في حين ان مصلحة المياه على سبيل المثال تبيعه للمستهلك بـ(5) شواقل تقريبا، موضعا ان قيام شركات بيع المياه بالحصول على



Das Auto.

Volkswagen Original Accessories

الكماليات الاصلية من فولكسفاجن



ORIGINAL

لن يبحث عن التميز و الاناقه

02 276 60 62

بيت لحم - شركة كوبرا

الشركة المتحدة لتجارة السيارات

UMT

02 222 89 13

الخليل - شركة السلام "نتشه اخوان"

رام الله: 02 298 0481 نابلس: 09 238 33 33

المياه من خط المياه الرئيسي الذي تغذيه مصلحة مياه محافظة القدس، حيث يتم تجميع المياه في خزانات للمياه واخضاعها لعمليات ازالة الشوائب وتعقيمها على حد تعبيرهم قبل ان تتم تعبئتها في قوارير المياه تمهيدا لبيعها للمواطنين او حتى الشركات والمؤسسات الرسمية والاهلية، موضحين انهم يشتركون كميات المياه بأسعار الشركات وليس بنفس الاسعار التي تباع للمواطنين ضمن قوارير مياه كتب على بعضها انها تحوي 18.9 لتر من المياه المعبأة.

(5.60) شيقل للمتر المكعب الواحد.

اصحاب شركات بيع المياه

وانتشرت في السنوات الاخيرة الشركات الخاصة ببيع المياه، وحسب ما اكده عدد من اصحاب شركات المياه والعاملين فيها، فان الحديث يدور عن شركات تعتمد بالاساس على مياه الينابيع حيث يتم معالجة هذه المياه قبل بيعها للمواطنين بأسعار يصل سعر القارورة الواحدة حسبها الى 20 شيقلا، في حين تقوم شركات اخرى بالحصول على

وغير صالحة بل نحن ننصح المواطنين بشرب المياه من الحنفية نظرا للفوائد الصحية لذلك». وشدد عطية على ان دائرة صحة البيئة لا تشجع بأي حال من الاحوال استخدام فلاتر تنقية المياه في المنازل وقال: «خطورة الفلاتر تكمن في انها تعمل على تنظيف المياه من الاملاح الضرورية للجسم كما تعمل ايضا على تخفيف نسبة الكالسيوم والكلور وبقيّة المواد الى حدودها الدنيا وهذا يضر بصحة الانسان الذي يحتاج لمثل هذه المواد». وتابع: «هناك مصدر خطر من استخدام الفلاتر ويكمن ذلك اذا لم يتم تبديل الفلتر في موعده حيث يؤدي ذلك الى تنامي الميكروبات ويصبح الفلتر بالتالي مصدرا للتلوث»، موضحا في الوقت ذاته ان عملية شراء المياه من قبل الشركات تتم غالبا لاناس يرغبون بذلك.

وتابع: «ما يهمنى في الأمر ان عملية البيع تتم حسب رغبة الزبائن ولا يتم فرض ذلك عليهم اجباريا»، موضحا في الوقت ذاته ان هناك شركات تباع فلاتر المياه وتقوم بعملية تشويه للمؤسسات الرسمية التي تتولى توزيع المياه من خلال خداع المواطنين باجراء عمليات كيميائية للمياه بهدف اقناع المواطنين باهمية تركيب الفلاتر داخل منازلهم الامر الذي يعزز وقوع عملية خداع من قبل هذه الشركات للزبائن والاساءة لجودة ونوعية المياه التي يتم تزويد المواطنين بها».

فحص الاجراءات

من جانبه اشار مفوض ائتلاف «امان»، عزمي الشعيبي، الى ان معالجة هذا الموضوع تتم عبر فحص الاجراءات والقوانين التي تنظم عمل شركات توزيع المياه، وقال: «اذا كانت القوانين تمنحهم امكانية الحصول على المياه بهذه الطريقة فان المشكلة هناك تصبح في القوانين والاجراءات وليس في سلوكهم».

واضاف: «هناك اشخاص يرغبون بشراء عبوات مياه (معقمة)، وهذا الامر يعود لهم»، موضحا في الوقت ذاته ان جميع المؤشرات والمعلومات تؤكد ان المياه التي تصل المنازل عبر خطوط المياه تكون صالحة للشرب لكن في الوقت ذاته قد تكون هناك مشكلة في خزانات المياه من حيث ارتفاع نسبة الكلس المتراكم في خزانات المياه فوق اسطح المنازل. ورأى ان هناك مشكلة اذا كانت هذه الشركات تحصل على المياه بنفس السعر الذي يحصل عليه المواطن العادي، لانه في هذه الحالة يكون عمل الشركات على حساب حصة المواطنين من المياه.

وتقوم شركات بيع المياه ببيع قوارير المياه بسعر 20 شيقلا للقارورة الواحدة مقابل منح الزبون مكنة مجانا يتم وضعها في منزله، ما يعني ان المواطن الذي يستهلك 10 قوارير مياه شهريا يجب ان يدفع 200 شيقل شهريا وهو رقم اعلى بكثير من حجم فاتورة المياه التي يدفعها لمصلحة المياه. وتتبنى مصلحة مياه محافظة القدس تسعيرة تصاعدية تتناسب مع جميع الفئات الاجتماعية للمستهلكين لدفع أثمان المياه حيث راعت مصلحة المياه الظروف الاقتصادية التي يمر بها الوطن عند وضع تعرفة المياه واعتمدت طريقة عادلة في احتساب هذه التعرفة حيث يزداد سعر المياه بازدياد كميات استهلاك المياه.

وتتقاضى مصلحة المياه رسوم اشتراك مرة كل شهرين وتخصص رسوم الاشتراك هذه لصيانة العداد والشبكة وهذه الرسوم ثابتة لجميع المشتركين وهي 8 شواقل لكل شهرين أجرة العداد.

وحسب ما اكده مسؤول العلاقات العامة في مصلحة مياه محافظة القدس، وليد الهودلي (حياة وسوق)، فان هناك اسعارا خاصة لشركات بيع المياه باعتبارها شركات ربحية حيث يخصص لها سعر تجاري، وسط تأكيده على عدم وجود فرق كبير بين اسعار الاستخدام المنزلي واسعار الاستخدام التجاري، حيث يباع المتر المكعب الواحد للاستخدام المنزلي بقيمة (4.50) شيقل للمتر المكعب الواحد، في حين يباع المتر الواحد للاستخدام التجاري بقيمة

المياه من الحنفية المخصصة لتزويد المواطنين بالمياه يعني انها حصلت على سعر مخصص للمواطن، في حين تباعه بأسعار مضاعفة جدا بعد اخضاعه لعمليات تعقيم جديدة وازالة الشوائب التي تكون عبارة عن ارتفاع وزيادة في نسبة الكلس. و اشار العتيلى الى ان هناك بعض الشركات التي تباع سعر لتر المياه الواحد بشيقل في حين تعرضه على سبيل المثال في المطاعم بعبوات بلاستيكية وتقدمه على انه مياه معدنية لكن بسعر 8 شواقل ما يعني ان سعر كوب المياه الذي باعتته سلطة المياه للمزودين بسعر 2.6 شيقل اصبح يعرض للبيع بألف أو حتى بـ8000 شيقل باعتبار انهم يبيعون سعر اللتر بشيقل للمستهلك، وبـ8 شيقل في بعض المطاعم!

اقبال على شراء الفلاتر

وتحرص الكثير من العائلات الفلسطينية في مدينة رام الله والبييرة وعدد من المواطنين في القرى على شراء «فلاتر تنقية المياه» او شراء قوارير المياه واقتنائها في منازلهم، في اطار مساعيهم للحفاظ على صحتهم وصحة اطفالهم.

من جانبه، يرى المختص في مجال ابحاث ودراسات المياه د. عبد الرحمن التميمي وجود اشكالية في هذا الموضوع ولا بد من معالجته خاصة ان ما تقوم به الشركات او الفلاتر في المنازل هو انتزاع الكالسيوم من المياه واحلال الصوديوم مكانه الامر الذي قد يعرض صحة المواطنين للخطر اذا ما ازدادت نسبة الصوديوم المضافة في المياه المفلترة.

وشدد التميمي على اهمية فرض شروط رقابية على عمل هذه الشركات من خلال جودة ونوعية المياه التي يتم بيعها على اساس انها معقمة، اضافة الى ضرورة مراقبة الاسعار الخاصة بالمياه خاصة في ظل الفوضى العارمة في هذا المجال.

وقال التميمي: «سعر المياه عندنا ليس حقيقيا في حين لا يوجد تفسير او مبرر لاسعار المياه في ظل غياب الاسس والمعايير للتعرفة الخاصة بفواتير المياه».

واضاف «لا توجد رسوم دون قانون»، الامر الذي يستدعي العمل من اجل توضيح الكثير من القضايا الخاصة باسعار المياه وآليات توزيعها وضبط ذلك وفق اسس ومعايير.

وتابع: «على سبيل المثال، اذا كانت شركات بيع المياه تحصل على المياه من خط المياه في المدينة او البلدية دون رقابة او معايير فان ذلك يعني انها تستخدم المياه المخصصة للمواطنين وتقوم باعادة فلترته وبيعه مرة اخرى للمواطنين بأسعار جديدة قد تصل الى 6 اضعاف»، مؤكدا ان ذلك بحاجة لمعالجة جديّة.

من جهته اشار مدير عام حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني، عمر قهبا، الى ان مسؤولية مراقبة عمل شركات بيع المياه هي من اختصاص وزارة الصحة المفترض ان تقوم بعمليات الرقابة والتفتيش على المصانع والشركات، في حين اوضح ان دور حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد هي مراقبة البضائع والمنتجات المستوردة .

نزع عناصر الاملاح والكالسيوم

الى ذلك، اوضح مدير دائرة صحة البيئة في وزارة الصحة، ابراهيم عطية، ان عمليات بيع قوارير المياه من قبل الشركات تتم بعد معالجة هذه المياه التي تأخذها الشركات من «الحنفية الرئيسية» التي تشتريها من البلدية، مشيرا الى ان عملية المعالجة تشمل ازالة العديد من الشوائب مثل الاملاح العالية او الكلس او الكلور.

وقال: «ادخال المياه الى هذه المعالجة يجعلها مياها اخف من حيث الاحتواء على الملح والكالسيوم او الكلور»، موضحا ان المياه التي يحصل عليها المواطنون في منازلهم مياه صالحة للشرب خاصة في المدن الرئيسية التي يتم تزويدها بالمياه من سلطة المياه الفلسطينية.

واضاف: «للاسف يتم نزع تلك العناصر من املاح وكالسيوم وكلور ومن ثم يجري بيع هذه المياه للمواطنين بعبوات معقمة كما يقولون، لكن هذا الامر لا يعني بالتاكيد ان مياه المنازل غير معقمة



عبوات مياه معدنية تلقى رواجاً كبيراً

ازدياد في الإيرادات وقفزات بالنفقات بين 2004 و2010

السلطة الوطنية.. مسيرة مالية متعثرة

الحصار الإسرائيلي المحكم المتمثل بالحوافز المكثفة وإعاقة الحركة الداخلية إلى الحصار العام المنعكس بالتسهيل الداخلي و التشديد على المنافذ، كما وارتفعت الإيرادات بانعكاس تحسن مستويات الجباية وارتفاع وتيرتها أيضاً.

لكن هذا الارتفاع بالإيرادات ترافق مع ارتفاع كبير بالنفقات أيضاً والتي تأثرت بارتفاع فاتورة الرواتب من 870 مليون دولار في العام 2004 إلى 1.613 مليار دولار في العام 2010، فيما قفزت النفقات الأخرى «غير الأجور» من 501 مليون دولار في العام 2004 إلى 1.227 مليار دولار في العام 2010، وهذا ما انسحب على صافي الإقراض الذي قفز من 157 مليون دولار إلى 236 مليون دولار في العام 2010، وهذا ما استوجب بشكل مباشر ارتفاع حصة الموازنة العامة من الدعم الخارجي وازدياد الاعتماد على التمويل الخارجي لدرجة يصعب تعويضها.

قراءة رقمية أولية

وفي قراءة سريعة لتفاوتات الإيرادات والنفقات نجد أنه ورغم الارتفاع المناسب بالإيرادات والذي يمكن أن نصفه «بالقفزة» خلال ست سنوات، إلا أن النفقات ارتفعت بشكل أكبر وبتفوق قدرة الإيرادات المحلية على امتصاصها، ما استوجب اللجوء لزيادة الاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية كحل يعتبر سريعاً نسبياً يمتص هذا الازدياد. لقد لجأت الحكومة الفلسطينية لرفع الاعتماد على المساعدات مستندة لمخرجات مؤتمر باريس الاقتصادي والذي أعاد الزخم التمويلي للسلطة الفلسطينية، وهذا بحقيقة الحال لم يكن واقعياً لأن التمويل بباريس جاء مستنداً لأجندة غربية تعتبر أن الدعم المالي مقترن بما جاء به مؤتمر نابوليس على صعيد العملية السياسية، وجاء مستنداً لخطة انعاش طارئة تقوم على تعافي الأراضي الفلسطينية من آثار الإغلاق والحصار الإسرائيلي والدولي خلال الأعوام السبعة السابقة، وبذلك فقد جاء ربط تمويل الموازنة التشغيلية بالتمويل الدولي «المشروط» خطأً كان الأولى العمل على تفاديه وتقليص النفقات من أجل المحافظة على الديناميكية السياسية وتفادي الضغوط الدولية.

لقد جاء الارتفاع بالنفقات من مصادر عدة، لكن العديد منها يمكن تقليصه بشكل كبير وإيجاد حلول جذرية له، وبكل تأكيد لن يكون من الحلول تقليص عدد الموظفين بالقطاع العام بسبب الخلل البنيوي في التركيبة الاقتصادية المحلية والذي جعل من الحكومة المشغل الأول، لكن الحديث عن الحلول يتطلب إجراءات قاسية مثل التقاعد المؤقت والمبكر والتقليص في الرواتب التقاعدية للوزراء السابقين والمتقاعدين من العسكريين، وإعادة تقييم الواقع المالي للسفارات الفلسطينية بالخارج، ووقف استخدام المركبات الحكومية ذات المحركات الكبيرة، ووقف العقود المرتبطة بالمشاريع للخبراء المحليين والدوليين، وغيرها من الإجراءات التي من السهل الوصول إلى جدواها الرقمية من خلال لجنة فنية مختصة تعطي توصياتها بشكل كامل.

ورغم ذلك فإن التقليص الحاد والدائم بالنفقات لن يكون حلاً جذرياً للأزمة بل هو معالجة لتحويل المساعدات الدولية لتغطي جوانب أخرى مثل الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وغيرها من جوانب لا تحتاج لمصاريف مالية جارية مرتبطة بالقنوات التمويلية.



ابراهيم رباحة

الذي رعاه الرئيس الأميركي جورج بوش بحضور حوالي 40 دولة مختلفة، حيث حمل هذا المؤتمر رؤية محددة باعادة احياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بهدف الوصول لاتفاق نهائي بأقرب وقت ممكن.

وبدافع من الدعم الدولي، تم اطلاق سلسلة من المؤتمرات الاستثمارية في بيت لحم ونابلس بحضور المئات من اصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية والعربية، تحت شعار تمكين وتطوير البيئة الاستثمارية الفلسطينية وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني المتحفز لإنشاء الدولة العتيدة، لكن المخرجات كانت مركزة على القطاعات الاقتصادية الأكثر أماناً للمستثمر والبعيدة عن القطاعات المتصلة بتعزيز الصمود وخلق بيئة اقتصادية حيوية تركز على خلق فرص العمل وتطوير قدرة الاقتصاد المحلي على الانتاج والمنافس، فعلى سبيل المثال خرج مؤتمر فلسطين للاستثمار ببيت لحم في العام 2008 بحزمة من المشاريع قدرت بحوالي 1.6 مليار دولار منها 981 مليون دولار خصصت لقطاع الإسكان والإنشاءات، وبشكل مجمل لم تستطع هذه المؤتمرات تلبية الطموح الاستثماري المطلوب.

ما بين 2004 و2010.. مقاربات رقمية

في مقارنة رقمية نجد أن صافي الإيرادات المحلية تحسن في العام 2010 ليصل إلى 1.927 مليار دولار مقارنة بـ 954 مليون دولار بزيادة تقدر بحوالي 49.5٪، حيث كان التغيير الأكبر بارتفاع إيرادات المقاصة من 617 مليون دولار في العام 2004 إلى 1.259 مليار دولار في العام 2010. وعلى صعيد النفقات فقد قفز إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض من 1.528 مليار دولار في العام 2004 إلى حوالي 3.076 مليار دولار في العام 2010، فيما بلغ الدعم الخارجي للموازنة في العام 2004 حوالي 353 مليون دولار مقارنة بحوالي 1.146 مليار دولار في العام 2010.

هذه البيانات المالية تظهر أن إجمالي الإيرادات ارتفع بشكل كبير بين العامين 2004 و2010- متأثراً بارتفاع الحركة التجارية بشكل عام والتي يعبر عنها ارتفاع العائدات الضريبية من الجانب الإسرائيلي، وهذا ما ارتبط بتراجع وتيرة

ما صحبه الواقع المالي المتراجع الذي استعرضنا بعض ملامحه.

الاقتصاد الفلسطيني في أزمة؟؟

تردد الحديث مؤخراً وبشكل متتابع عن أن الاقتصاد الفلسطيني يمر بأزمة خانقة، لكن السؤال الأساس الذي يحتاج لإجابة واضحة، هل هناك حقاً ما يسمى بالاقتصاد الفلسطيني؟ والإجابة قد تكون جدلية وخلافية، لكن ما نجده على الأرض من غياب السيطرة على الموارد من قبل الاحتلال وغياب التقارب الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة المنعكس من خلال التفاوت في المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وغياب «الهوية» المالية الفلسطينية لغياب وجود عملة وطنية يستعاض عنها بالشيكال الإسرائيلي والدولار الأميركي والدينار الأردني، وهذا ما يدفع للحديث عن وجود مكونات اقتصادية فلسطينية متناثرة أكثر من الحديث عن اقتصاد فلسطيني متكامل.

هذه المكونات المتناثرة أدت لتضارب في حركة العملات، فوجود التداخل المالي على مستوى العملات أدى لتضارب في الحركة التجارية وعدم استقرار في المعايير الاقتصادية المتعلقة بالتوازن في الأسعار والعلاقة بين العرض والطلب، وهذا ما ولد شكلاً اقتصادياً صعب الملامح وديناميكي الحركة.

طموح اقتصادي.. بقاعدة سياسية

في العام 2007 احتضنت العاصمة الفرنسية باريس مؤتمراً دولياً للمانحين بحضور قرابة التسعين دولة ومؤسسة، الذين بدورهم تعهدوا بتقديم حوالي 7.4 مليار دولار كمساعدات مباشرة للسلطة الفلسطينية، متجاوزين المطلب الفلسطيني بحوالي 5.6 مليار دولار والمستند إلى خطة الإصلاح والتنمية والتي قدمها رئيس الوزراء سلام فياض، فيما لقيت هذه الخطة اشادات دولية واسعة ووصفت بالخطة «المتكاملة» للسنوات الثلاث التالية.

حقيقة الأمر أن هذا الحراك والدعم المالي الدولي لم يكن ناتجاً عن قناعة المانح بنجاح الحكومة الفلسطينية في تقديم ملف تنموي متكامل فقط، بل جاء متوائماً مع الحراك السياسي الذي بدأ بزخم في الولايات المتحدة من خلال مؤتمر نابوليس

ليست هذه المرة الأولى التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية من

حياة وسوق
ابراهيم رباحة

حالة مالية عسرة، فتاريخ السلطة الممتد منذ حوالي 19 عاماً شهد العديد من التقلبات وحركات المد والجزر المالي بالارتباط المباشر مع الواقع السياسي، وتصاعدت هذه الأزمات لتصل إلى أزمة ما بعد انتخابات المجلس التشريعي 2006 وصعود حكومتي حماس والوحدة الوطنية تلك الفترة، وما صحبها من عجز متفاوت عن توفير الحد الأدنى من التزاماتها والمتمثل برواتب موظفي القطاع العام وما تشكله من حركة اقتصادية على جميع المستويات خاصة وأن القطاع العام يعد المشغل الاقتصادي الأول على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة في وقت شهدت العمالة داخل إسرائيل انخفاضاً حاداً منذ العام 2000 ليتراجع اسهامها في امتصاص الازدياد المتسارع بالقوى العاملة المحلية.

وبعد ست سنوات، ومع مطلع العام الحالي، ترافق الخطاب الحكومي المتشائم اقتصادياً والمندر بأزمة مالية حادة سيرترب عليها تراجع في قدرة السلطة عن الوفاء بالتزاماتها الجارية من رواتب وبنفقات تشغيلية مختلفة خاصة تلك المرتبطة بالموردين المحليين من القطاع الخاص للسلطة الفلسطينية. وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه الأزمة إلا انعكاساً لواقع مالي صعب ومعقد ومتراكم، فقد حاولت الحكومة العمل بشكل متعاقب على مدار السنوات الماضية على امتصاص الفرق بين النفقات والإيرادات المختلفة، وقد ظهر هذا خاصة في العام 2011 حين لجأت وزارة المالية للاقتراض من البنوك على أكثر من مناسبة، ليخرج الوضع المالي بحوالي مليار شيقال من المتأخرات ويزداد المبلغ بحوالي 1.1 مليار شيقال في الأشهر الستة الأولى من العام 2012، هذه الأرقام لا تزال مرشحة للارتفاع بشكل أكبر بالنصف الثاني من العام الحالي، ذلك أن الإيرادات دوماً تشهد انخفاضاً بالربعين الثالث والرابع متأثرة بتحصيل العائدات الضريبية السنوية في الربعين الأول والثاني بشكل عام.

الحكومة الثالثة عشرة.. وخطاب

الأمل

لقد جاء الخطاب الرسمي للحكومة الثالثة عشرة واضحاً من خلال برنامجها « فلسطين انهاء الاحتلال وإقامة الدولة» والذي تم اقراره في العام 2009، حيث ركزت العناوين العريضة لهذا البرنامج على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية العتيدة وتعزيز الجهوية لإقامة هذه الدولة، مع التشديد على التنمية الاقتصادية ورفع مستوى العدالة الاجتماعية وتعزيز الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد، ليتصاعد الخطاب مع اقتراب موعد الذهاب إلى الأمم المتحدة في العام 2011 ويصف السلطة الفلسطينية بالجاهزة تماماً للتحويل إلى دولة بما أنجزته من تطوير في البناء المؤسسي الفلسطيني. لكن هذا الخطاب شهد تراجعاً بل وازمحللاً بشكل تام بنهاية العام 2011 دون أن يحقق العديد من استهدافات البرنامج الحكومي، ليحل بدلاً منه خطاب قائم على استعراض العقبات الواقعية المتمثلة أولاً بمعوقات الاحتلال التي تمنع احداث تنمية حقيقية، فقد اعتبر خطاب الحكومة أن سيطرة الاحتلال على الموارد بشكل كامل في الضفة الغربية تحديداً يمنع تنفيذ أي خطط طموحة لتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب. وهذا

الغلاء وأزمة الموازنة وأفاق الحل



توفيق نصار

المسؤولة عن الصرف على هذه المجالات، فلماذا تتحمل السلطة في رام الله هذه الأعباء المالية بما يحمله ذلك من ثمن سياسي تدفعه السلطة للدول المانحة وثمان اجتماعي يدفعه المواطن والحكومة في رام الله. ان مجموع ما تستهدفه الحكومة هو توفير حوالي 300 مليون دولار، ما يعني محصلة ايجابية في موازنة السلطة قيمتها 500 مليون دولار سنويا، وهي كافية لحل مشاكل الموازنة على المدى القريب، الا ان ذلك لن يساهم في تخفيض مشكلة الغلاء ما لم يترافق بالغاء ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية، كما هو معمول به في الكثير من دول العالم، وكذلك تخفيض الضريبة المفروضة على المشتقات النفطية، وهذان الاجراءان بحاجة الى موافقة الطرف الاسرائيلي حسب بروتوكول باريس الاقتصادي.

التزام الدول المانحة بتعهداتها: وهنا على الحكومة الفلسطينية، والقيادة الفلسطينية بالعموم زيادة الضغط على المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته والتوضيح لهذا المجتمع بأن عدم وفائهم بالتزاماتهم سيؤدي الى انهيار السلطة، وهو خيار لا يرغب العالم برؤيته كل لأسبابه. فأقل ما يمكن أن يقال في هذا المجال بأن على المجتمع الدولي إما ان يعمل على رفع القيود المكبلة للاقتصاد الفلسطيني، أو أن يدفع ثمن بقاء هذه القيود.

ويبقى هنا أن نقول إنه وبغض النظر عن الحلول التي ستبناها الحكومة فإن حل مشكلة الغلاء بشكل جذري بحاجة الى تغيير في بعض السياسات المالية، وتغيير في هيكلية الانفاق، واعطاء أولوية في الموازنة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية على حساب موازنة الأمن المتضخمة. اضافة الى تغيير في بعض السياسات الاقتصادية وتحفيز المنتج الوطني ودعم القطاع الزراعي.

الدول بسبب التدخلات الحكومية، وعلى سبيل المثال فقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطن في اسرائيل بنسبة 8 % مقارنة بعام 2004 وهو أقل من ثلث انخفاض للقدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني.

أفاق الحل

بداية لا بد من الاعتراف بوجود هاتين المشكلتين المتناقضتين لأن حل المشكلة الأولى قد يؤدي الى تأزيم المشكلة الثانية، والعكس صحيح، وفي هذه العجالة سأحاول أن أسلط الضوء على بعض آفاق الحل، مبتعدا عن الصياغات العامة مثل: الحل بالحوار الوطني أو الشراكة الوطنية، أو غيرها من الصياغات العامة:

زيادة الجباية: تقترح الحكومة زيادة الجباية لحل أزمة الموازنة ومراقبة الأسعار والحد من جشع التجار لحل المشكلة الثانية، وبرأيي فإن هذا الحل هو امعان في سياسات الحكومة الخاطئة التي أدت الى الانفجار المجتمعي الأخير، والذي يعد بروفة لانفجارات أكبر، لأن زيادة الجباية تعني مجدا زيادة في الأسعار وانخفاضا في الدخل المتاح للإنفاق، وبالتالي سيؤدي الى انخفاض جديد في القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني، كما أن سياسة مراقبة الأسعار أثبتت عدم نجاعتها في كل الدول في ظل اقتصاد السوق المفتوحة، فتكلفة المواد تتغير من يوم الى يوم، وغالبية تكلفة المواد أصبحت تعتمد على أسعار البورصات العالمية، وأسعار نقل عالمية تتغير يوميا، فكيف ستستطيع الحكومة مراقبة هذا التغير اليومي في الأسعار؟

التخفيض من الانفاق: وهذا بند في غاية الأهمية، فأساس الأزمة هو الانفاق العالي الذي لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني دعمه، لكن مجالات التخفيض في الضفة الغربية تبقى محدودة ولن تحل المشكلة بشكل كامل.

قطاع غزة: وهنا مربط الفرس بالنسبة للحكومة وباعتقادي فإن الحكومة ستحصل حوالي 200 مليون دولار من فواتير المقاصة التي كانت تذهب هدرا في السنوات السابقة، وذلك من خلال الاتفاق الاسرائيلي الجديد وليس من خلال تعاون حركة حماس بتسليم هذه الفواتير للحكومة، كما ان الحكومة ستحاول تخفيض فاتورة الانفاق على قطاع غزة تدريجيا، ودون المس بروتات العاملين في السلطة التي طلبت منهم السلطة ذاتها عدم العمل والجلوس في بيوتهم، لكن من خلال تخفيض دعمها التدريجي لمجالات الكهرباء والصحة والتعليم. فالسلطة الحاكمة في غزة هي سلطة حماس وهي

على تمويل هذا الانفاق، ولأكون منصفًا أكثر للحكومة، فباعتقادي أن الحكومة وقعت في شرك الدول المانحة التي مولت العجز في الموازنة لفترة محددة، ومن ثم قلصت الدعم بحيث لا تستطيع الحكومة تمويل هذا العجز، وهذا جزء من مخطتها من أجل ان تجعل الشعب والحكومة وكافة مؤسسات السلطة تسعى فقط للحصول على الراتب وريغيف الخبز، وتنسى همومها الأخرى. اذن ومرة أخرى فالحكومة هي المسؤولة الأولى عن عجز الموازنة نتيجة لسياساتها المالية الخاطئة، ولا تنسى هنا السياسات الاقتصادية المتخبطة للحكومة، بغياب الدعم للمنتج الوطني، أو تحفيز القطاع الصناعي والزراعي وهو ما اتضح تماما من خلال رفع ضريبة الدخل على هذين القطاعين فبدلا من ان ترفع الحكومة ضريبة الدخل على قطاعي الاتصالات والبنوك أو أن تنشئ شريحة جديدة لمن يزيد ربحه عن المليون دينار، نجدها ترفع ضريبة الدخل على كافة القطاعات الاقتصادية بالتساوي دون الالتفات إلى أن القطاعات الانتاجية بحاجة لتحفيز من أجل بناء اقتصاد مستدام.

وقبل أن أنهي في هذا المجال لا بد من الاشارة الى ضرورة تغيير الحكومة لمجمل سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية، فالمجال لا يزال مفتوحا لتحسين وضع الاقتصاد، على أن يرافق ذلك ضغط دبلوماسي متواصل لازالة العقوبات التي يضعها الاحتلال امام الاقتصاد الفلسطيني، ولزام اسرائيل باعطاء الفلسطينيين حقهم الحقيقي مما تجببه نيابة عنهم.

أزمة الغلاء

ان من لا يعترف بوجود أزمة غلاء خانقة لا يعيش بهذا الوطن، أو انه يعيش بهرج فوق الغيوم ولا يرى شيئا في هذا الوطن، وسأحاول أن ادلل على هذه الأزمة من خلال استعراض بعض الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، بالرغم من أن أزمة الغلاء هي اكبر مما تقوله هذه الأرقام.

ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 48.3 % منذ عام 2004، بينما ارتفع معدل الرواتب من 66.8 شيقل في الـ 2004 الى 77.8 شيقل في العام 2011، أي بنسبة 16.4 %، والفرق بين هاتين النسبتين يمثل انخفاضا في القدرة الشرائية للمواطن. هذا بالرغم من ان هذه الأرقام هي متوسط للنسب، وحجم تأثر محدودي الدخل أكثر من ذلك بكثير. وفي حين ان القدرة الشرائية للمواطن قد انخفضت في معظم دول العالم كنتاج لأزمة الاقتصادية العالمية الا ان هذا الانخفاض بقي محدودا في العديد من هذه

لعل أهم ما جاء بقرارات الحكومة الأخيرة بالتراجع الجزئي عن بعض قراراتها السابقة هو ما لم يكتب في هذه القرارات، وهو اعتراف الحكومة الضمني بوجود أزمة اسمها أزمة الغلاء، فالحكومة وعلى لسان رئيسها نفت وجود أزمة غلاء وبررت ارتفاع الأسعار بأنه ارتفاع عالمي وفي حدود المقبول والمتعارف عليه، وقد أكد دولة رئيس الوزراء على هذه القناعة خلال اجتماعه مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مدلا على معقولية ارتفاع الأسعار من خلال جداول ورسومات بيانية. ورافضا تحذيرات الفعاليات الاقتصادية والمجتمعية بأن البلد على حافة الانفجار ومن ثم الانهيار. وتأكيده مجددا بأن المشكلة الكبيرة وربما الوحيدة هي مشكلة العجز بالموازنة، والحل الوحيد لهذا العجز هو مزيد من الجباية من الشعب، بعد تخلي المانحين والمجتمع الدولي عن السلطة الفلسطينية.

ان القاضي والداني يستطيع أن يرى ان هناك مشكلتين أساسيتين، وليس مشكلة واحدة وهما عجز الموازنة والغلاء الفاحش. وحل مشكلة الغلاء بحاجة لموازنة والموازنة غير موجودة، اذن ما الحل؟ هذا ما تقوله الحكومة.

لكن قبل البدء بالبحث عن الحلول، لا بد من تحديد المشكلة وأسبابها وتحديد المسؤول عنها، ومن ثم ننتقل للبحث عن الحلول.

أزمة العجز في الموازنة:

أولا: ما يحسب للدكتور سلام فياض وحكومته هو وجود موازنة مكتوبة يستطيع المراقبون والمختصون دراساتها والوصول الى استنتاجات، فما قبل عام 2006 لم يكن هنالك شفافية في عرض الموازنة، أما الآن وبالرغم من غياب الشفافية في تفاصيل الموازنة الا أن الشفافية موجودة عند قراءة الخطوط العامة لها.

ومن خلال مقارنة الموازنات المتعاقبة، نجد ان الجباية قد تضاعفت وارتفعت بأكثر من مليار دولار، الا أن المشكلة تكمن في أن الانفاق ارتفع أيضا بما يقارب المليار وسبعمئة مليون دولار. اذًا، استطاعت الحكومة زيادة الجباية من خلال زيادة الفعالية، الا أن الجزء الأكبر جاء بفعل سلسلة متلاحقة من الزيادة على معدلات الضريبة والرسوم وتحديد الضرائب على المحروقات ما أدى الى ارتفاع حاد في أسعارها وهو ما عكس نفسه على ارتفاع مجمل السلع الأخرى.

أزمة الموازنة تتحمل مسؤوليتها الحكومة لأنها لم توازن ما بين الانفاق وقدرات الاقتصاد الفلسطيني

مطالب فلسطينية على طاولة لجنة الاتصال المؤقتة للمانحين في نيويورك

بمسؤوليات الدولة الفلسطينية، وهو ما تؤكد أيضا تقارير الشركاء الدوليين، كالأمن المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة كبيرة من الجهات المانحة في اجتماعات الـ (AHLC) الأخيرة.

ومن المتطلبات التي تريد السلطة الوطنية تطبيقها لتحقيق أهدافها نحو إقامة الدولة، ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الاعتماد على الذات الفلسطينية من الناحية الاقتصادية والمالية، والتركيز على حرية التنقل في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية، وبين قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والقدرة على استغلال الموارد الطبيعية، هذا إلى جانب دعم صمود الشعب الفلسطيني الواقع تحت التهديد المباشر من المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل العنصري، وهو ما يعيق مشاريع البنية التحتية في الأرض الفلسطينية.

والاقتصادي للسلطة الوطنية، ويبين أبرز المعوقات الإسرائيلية المطلوب من الحكومة الإسرائيلية إلغاؤها، لكي يتمكن القطاع الخاص الفلسطيني من الاستثمار وتتمكن الحكومة من تطبيق رؤيتها التنموية بضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما يدعو التقرير إلى زيادة المساعدات المقدمة لنفقات السلطة الجارية حتى تتمكن من الخروج من الأزمة المالية الراهنة. وتؤكد السلطة الوطنية في تقريرها أن استمرار الاحتلال واستغلاله للموارد الطبيعية الهامة في المناطق المصنفة "ج" بالإضافة إلى تقطيع أوصال الأرض المحتلة عن طريق توسع الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل يقوض الجهود الفلسطينية لتحقيق التنمية ويهدد الانجازات الفلسطينية في مجال التنمية وبناء مؤسسات الدولة.

و يؤكد التقرير على جاهزية السلطة الوطنية المؤسساتية للقيام

وزع مركز الاعلام الحكومي امس بيانا تضمن ملخصاً لأبرز ما ورد في تقرير الوفد الفلسطيني الذي سيقدم لاجتماع لجنة الاتصال المؤقتة للمانحين (AHLC)

والذي سينعقد في نيويورك اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر، بمشاركة كل من وزير المالية د. نبيل قسيس، ووزير التخطيط محمد أبو رمضان.

ويؤكد التقرير أن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية غير قابل للاستمرار من الناحية السياسية، والاقتصادية، والمالية. ويعرض خطة للحفاظ على خيار قيام الدولة الفلسطينية، من خلال التركيز على التنمية والعمل في المناطق المصنفة "ج"، وما يتطلبه ذلك من عمل عبر السلطة الوطنية وشركائها الدوليين والتزامات على إسرائيل.

ويزود التقرير المجموعة الدولية بالمعلومات حول الوضع المالي

حياة وسوق

«من بيت لبيت».. ناشطون يحاربون إسرائيل اقتصاديا من داخل البيوت الفلسطينية



ناشطون في حملة من بيت لبيت

الجيل حول أهمية المقاطعة في اننا نسعى من خلال ذلك لان تصبح المقاطعة سلوكا وطنيا ونضاليا وأخلاقيا مرتبطا بالإنسان الفلسطيني الراض للاحتلال».

وشدد الفقيه على أهمية دعم وحماية المنتج الفلسطيني واعطائه الأولوية في كافة المجالات وأن يكون ذلك مدعوما من صنع القرار والجهات المختصة، بالإضافة إلى تطوير المقاييس والمواصفات الفلسطينية لتضمن مصلحة الشعب الفلسطيني وسلامة مستهلكيه. وأيضا منع تسرب البضائع الإسرائيلية الى السوق الفلسطينية وليس بضائع المستوطنات فقط. واعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية التي يرى الفقيه انها عادت على شعبنا بالضرر.

وطالب الفقيه بضرورة تعزيز صمود المزارع على ارضه وعدم استيراد الزيت مثلا من الخارج لان ذلك من شأنه دفعه لهجر الارض، وضرورة تنظيف جامعاتنا ومدارسنا من منتجات الاحتلال واعتماد المقاطعة في مناهجنا التربوية في المدارس.

وأوضح الفقيه أن الشارع الدولي يعمل بالمقاطعة الشاملة للاحتلال الإسرائيلي وأضاف: «لا يعقل ان يكون شعارنا اقل سقفا من شعار المنظمات والاحزاب الدولية المناصرة لقضيتنا».

وقال ان تجارب الشعوب الراضة للاحتلال اثبتت انه يمكن الاستغناء عن بضائعه، وقال: «يجب ان نتعلم من هذه التجارب خاصة اننا عندما نعرف اننا بدعم المقاطعة نساهم في بناء المستوطنات وبناء الجدار وتعزيز قوة هذا الاحتلال عسكريا لا سيما ان السوق الفلسطينية هي ثاني سوق استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية بعد السوق الاميركية».

وبخصوص ضعف الصناعة الفلسطينية دعا إلى العمل على تعزيز الصناعة الفلسطينية واستيراد المنتج العربي كبديل للمنتج الإسرائيلي.

وأوضح الفقيه أن المنتدى التنويري عمل على احياء مفهوم العمل التطوعي وذلك عبر العديد من الأنشطة بحيث اصبح العديد من المتطوعين المنتسبين للمنتدى يقترحون افكارا ويقومون بانجازها. وقال: «بخصوص حملة المتطوعين فنعتبرها ركنا اساسيا في الحملة، وقد شكلوا رافدا حقيقيا من حيث الافكار والاستقطاب وما تميز به المتطوعون انهم آمنوا بالفكرة وعملوا معها بشكل واع وتعاملوا مع المستهلك بطريقة واعية وخلقوا حالة حوار مع المستهلك واستطاعوا ان يبنوا جسرا مع المنظمات والحركات التطوعية الشبابية العربية والدولية وساهموا بشكل رئيسي في التواصل مع الاعلام المحلي والدولي وهذا ما ميز حملتنا انها عززت من أهمية العمل التطوعي والعمل على حملة المقاطعة واستطاعت ان تنشئ قوة شبابية تطوعية».

رؤية واضحة بتحديد شعار في مقاطعة المنتجات الاسرائيلية مقاطعة شاملة للاحتلال وليس فقط مقاطعة منتجات المستوطنات، فيجب ان يدفع الاحتلال تكاليف احتلاله لارضنا فلسطين، ويجب ان يعرف انه خاسر، وتتميز الحملة بنبض فئة الشباب وحماهم ومبادرتهم وهو ايضا نوع من التمايز والنجاح».

وأوضح الفقيه أن الايام المقبلة ستشهد اعمالا وتطورات جديدة في الحملة، وقال: «نسعى إلى ضم اكبر عدد ممكن من المؤسسات المهمة بفتح اكبر جبهة اقتصادية ضد الاحتلال لجعل مشروعه الاستعماري خاسرا».

وأوضح أن الرسالة التي يود القائمون على الحملة ارسالها لأبناء شعبنا من حملة المقاطعة هي أنه لا فرق بين الاحتلال ومنتجاته، فالاحتلال دموي وغاية في السوء، ونستطيع الاستغناء عن مئات السلع من منتجاته. وأضاف: «للأسف عوامل كثيرة اوصلت البعض الى هذا المسار. وما نحن بصدده في هذه الحملة هو الاعتماد على مسألة التوعية بأهمية المقاطعة. وسنتوجه الى الجيل الشاب، وسنطرق ابواب المدارس بالتعاون مع مديريات التربية لنشر وتوعية هذا



ناشطات اجنبيات وفلسطينيات يطالبن بمقاطعة البضاعة الاسرائيلية

حياة وسوق
بشار دراغمة

عشرات الناشطين المتطوعين تنقلوا بين منازل عدة في مدينتي طولكرم ونابلس، ويستعدون لدور مماثل في مدن أخرى، متسلحين ببعض النشرات التعريفية وبيقين أن المنتجات الإسرائيلية التي يدعون لمقاطعتها في حملتهم يتوفر لها البديل الفلسطيني وبجودة عالية، الأمر الذي يشد من عزيمتهم، ويمنحهم المزيد من القوة لمواصلتهم التي انطلقت من نابلس قبل نحو شهرين ليجوبوا بعد ذلك مختلف المدن الفلسطينية الرئيسية، رافعين شعار «من بيت لبيت» على أمل تنظيف بيوت المواطنين من المنتجات الإسرائيلية، خاصة تلك التي يتوفر لها بديل فلسطيني وحتى بديل مستورد.

وتسعى الحملة التي أطلقها المنتدى التنويري في نابلس بالتعاون مركز الفن الشعبي ومركز معا ومركز بيسان إلى دخول أكبر عدد ممكن من المنازل الفلسطينية وذلك ضمن خطة من أربع مراحل لإقناع المواطنين وحتى صناع القرار بأهمية المنتجات الفلسطينية ودعمها وضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

وقال وائل الفقيه منسق العمل التطوعي في المنتدى التنويري لـ«حياة وسوق» إن الحملة جاءت تحت شعار «من بيت لبيت» لتتطور بعد ذلك نتيجة ملامسة متطلبات وتساؤلات واقتراحات الشارع.

وتم رسم المراحل الاربع لهذه الحملة لتكون كالتالي «حملة من بيت لبيت» «من مدينة لمدينة» ثم مراكز القرار الاقتصادي (الرأس المال الوطني) ومن ثم مركز القرار السياسي.

وأوضح الفقيه ان المرحلة الاولى شكلت حالة كبيرة من التأييد والتشجيع من خلال المنظمات والحركات والشخصيات الدولية والعربية. وأشار الفقيه إلى أن الحملة شكلت عملية استقطاب للعديد من الشباب المؤمنين بالفكرة بحيث ارتفع عدد المتطوعين الى العشرات ما ساهم في تطوير الافكار ايضا.

وشدد الفقيه على أن الشارع الفلسطيني يمتلك بالاساس من الوعي والحس الوطني ما يجعله يستقبل موضوع المقاطعة بكل ترحاب لا سيما ان في كل بيت إما شهيدا او جريحا او اسيرا، فالجميع عانى ويلاط الاحتلال وأضاف: «بالتالي لم نجد صعوبة في اقناع المستهلك بأهمية المقاطعة، وبالعكس وجدنا العديد من الأهالي مقاطعي المنتجات الاسرائيلية منذ سنوات، لكن كان الناس يمتلكون أسئلة حملناها معنا أمانة لتصل الى المعنيين وأصحاب القرار».

ونوه الفقيه إلى أن الحملة مستمرة ولن تقف عند نابلس فقط وستستمر حتى تحقيق مراحلها الاربع وستعمل مع كافة المؤسسات كشركاء في الحملة لان هذا من شأنه انجاحها وتطويرها وقال: «نحن سنصل الى غزة وإن قطع الاحتلال الاوصال الا اننا سنصل، ونحن بصدد ترتيب لقاء من خلال الفيديو كونفرنس مع مؤسسات غزة الفاعلة في حملة المقاطعة».

وبين الفقيه ان المقاطعة كانت احد اشكال المقاومة الشعبية ومورست في الانتفاضه الأولى عام 1987 الامر الذي ساهم في دعم الاقتصاد الوطني بحيث ارتفعت حصة الانتاج الوطني من 9٪ إلى 13٪ رغم

المحاولات البائسة من قبل الاحتلال في ذلك الحين من تدمير الاقتصاد الوطني. وقال: «المقاطعة سلاح لتعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني الذي من شأنه ان يساهم في تعزيز الصمود الفلسطيني من خلال توفير فرص عمل لهذا القطاع الكبير من العاطلين عن العمل».

وأكد الفقيه أهمية الحملات السابقة في مجال المقاطعة وقال: «لا ننكر دور الحملات السابقة ولا ننكر ما راكمته في هذا المجال فمسألة المقاطعة تتم تراكميا لأسباب كثيرة منها: غياب الاستراتيجية، وغياب العمل المشترك، والدعاية المضادة من قبل الاحتلال، ومروجي البضائع الاسرائيلية وغيرها». وأضاف: «لكن ما يميز حملتنا انها تمتلك

أرقام

354 مليار دولار

التجارة غير النفطية للإمارات. وأفادت بيانات إحصائية أولية للهيئة الاتحادية للجمارك ان التجارة الخارجية غير النفطية في الإمارات سجلت زيادة نسبتها 18.2 في المئة عام 2011، مشيرة إلى أن هذا الرقم شمل تجارة المناطق الحرة ليصل إلى 1.3 تريليون درهم (354 مليار دولار) مقابل 1.1 تريليون درهم عام 2010». وأشارت الهيئة في بيان إلى أن التجارة الخارجية غير النفطية «ارتفعت إلى 927.7 مليار درهم، وتجارة المناطق الحرة إلى 367.7 مليار، منها 221.5 للواردات، و145.2 مليار للصادرات وإعادة التصدير. ونمت تجارة المناطق الحرة «بنسبة 4 في المئة عامي 2010 و2011، من 352.7 مليار درهم إلى 367.7 مليار على التوالي. وسجلت قيمة واردات المناطق الحرة نمواً نسبته 10 في المئة في الفترة ذاتها، من 201.3 مليار إلى 221.5 مليار، وبلغت قيمة الصادرات وإعادة التصدير للمناطق الحرة 145.2 مليار عام 2011». وأوضحت الهيئة ان الصين والهند والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وبريطانيا وماليزيا وألمانيا والمجر وفرنسا على التوالي «احتلت صدارة ترتيب الدول التي تعاملت معها المناطق الحرة الإماراتية في بند الواردات لعام 2011 بقيمة 149.2 مليار درهم بنسبة 67 في المئة من قيمة واردات الإمارات. وحلت السعودية والعراق والهند والكويت وهونغ كونغ ومصر وقطر وباكستان والولايات المتحدة ولبنان، في صدارة ترتيب الدول على التوالي، في مجال الصادرات وإعادة التصدير معاً بقيمة 96.6 مليار درهم بنسبة 66 في المئة من القيمة الإجمالية».

3.86 مليار دولار

عجز ميزان المعاملات الجارية لتركيا في تموز حسب ما أظهرت بيانات للبنك المركزي التركي. وفي الأشهر السبعة الأولى من العام بلغ العجز الذي يعتبر نقطة ضعف رئيسية في الاقتصاد التركي 34.46 مليار دولار بانخفاض نحو 30 بالمئة عن الفترة ذاتها من 2011.

186 مليار دولار

احتياطي الصرف في الجزائر من العملات الأجنبية في نهاية حزيران حسب محافظ بنك الجزائر (البنك المركزي) محمد لكصاسي. وقال لكصاسي في ندوة حول التطورات النقدية والمالية الأساسية «بلغت قيمة احتياطي الصرف الجزائري 186.32 مليار دولار الى غاية نهاية حزيران 2012 بارتفاع بلغ اربعة مليارات دولار بالنسبة للاحتياطي حتى نهاية سنة 2011 (182,22 مليار دولار)»، كما افادت وكالة الأنباء الجزائرية.

في المقابل أكد محافظ بنك الجزائر انخفاض المديونية الجزائرية الى 3,99 مليارات دولار خلال الفترة نفسها، مقابل 4,4 مليارات دولار في نهاية 2011.

واكد الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول لوكالة فرانس برس ان «احتياطي الجزائر من العملة الصعبة بلغ في الأول من أيلول الجاري 190 مليار دولار وان 83 ٪ منها مودعة لدى بنوك اجنبية بمعدل فائدة 3 ٪». ووضح ان «الجزائر لا تجني شيئاً من احتياطي العملة بما ان 3 ٪ هو نفسه معدل التضخم العالمي». من جهة اخرى اعلن لكصاسي ارتفاع معدل التضخم في الجزائر الى 7,29 ٪ في النصف الأول من السنة الجارية مقابل 5,9 ٪ في نهاية السنة الماضية.

وعزا المسؤول سبب هذا الارتفاع الى «سوء تنظيم الأسواق المحلية» ما أدى الى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات.

مليار يورو

يتوقع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن يستثمرها في تركيا العام المقبل. وقال سوما شاكرابارتي رئيس البنك إن تركيا التي استفادت من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة تتجه للتفوق هي واوكرانيا لتصبح ثاني أكبر وجهة يستثمر فيها البنك بعد روسيا من حيث الحجم. وبدأ البنك نشاطه في تركيا في 2009 واستثمر نحو ملياري يورو منذ ذلك الحين وذهب معظم المبلغ لشركات صغيرة ومتوسطة في مناطق نائية كافتحت للحصول على تمويل خلال الأزمة المالية العالمية.

خبير في فحص المركبات يدعو لتحديث آلية التعامل مع مخالفات المرور



المهندس محمد الشافعي

على الخطوط الخارجية التي تعتمد مبدأ التسجيل، أن يكون دور السائق الذي يخرج من مجمع رام الله إلى نابلس، من لحظة خروجه من الكراج، وليس حسب سرعة وصوله للموقع، وبذلك لا يكون السائق مضطراً للسرعة حتى يصل قبل غيره من زملاء العمل. وقال إنه عمل شخصياً على تنظيم محاضرات توعوية للسائقين وعامة المواطنين، سواء من خلال الفضائيات الفلسطينية، أو من خلال مختلف وسائل الإعلام المحلية التلفزيونية والإذاعية، إلى جانب شبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت، موضحاً انه لاحظ أن تلك النشاطات كان لها دور ايجابي، بعدما تلقى مئات الاتصالات والاستفسارات من المواطنين.

الأمن المروري لدى السائقين والمشاة وركاب السيارات، ودعا إلى عقد ورشات عمل مشتركة بين قطاع النقل الخاص ووزارة المواصلات والشرطة والقضاء، لتحديث آلية التعامل السليم «والعملي» مع مخالفات المرور، والعمل على رفع مستوى السائق من خلال تنظيم دورات توعوية تعقد بشكل دوري، تستهدف سائقي تكسيات وحافلات العمومي، وحافلات رياض الأطفال، إضافة إلى ضرورة توعية مرافقي سائقي حافلات رياض الأطفال بداية والانتقال إلى كافة شرائح السائقين، مستغرباً من عدم وجود أي بند يشير إلى هذا الجانب في القانون المعمول به في قانون المواصلات. وشدد في سياق حديثه مع «حياة وسوق»، على أهمية عقد لقاءات تلفزيونية درامية مؤثرة، مع من فقدوا بعض أقرابهم في حوادث المرور، ونشر يافطات كبيرة بين المدن تعرض هول الحوادث.

مطلوب «ثقافة مرورية»

وفيما يتعلق بموضوع تحديد السرعة، قال الخبير الشافعي إنه لا يمكن تثبيته، لان المركبة يمكن زيادة سرعتها دون استخدام قوة المحرك مثلاً في المنحدرات، كما يمكن إلغاء تحديد السرعة بالمركبات التي تستخدم الكمبيوتر بالكمبيوتر أيضاً، ولا توجد آلية لضبط الأمر بالمطلق، وفي المركبات القديمة فإن تحديد ضح المضخة يؤثر على قوة المحرك أيضاً، موضحاً بأنه في حالة تعليم الأطفال عدم السرعة فلا يكون ذلك فقط بزرع «خزنة» في البيت، وإنما بتعزيز ثقافة الأمانة التي لها الأثر الأكبر في التربية والتعليم، وبالتالي فإن هناك ضرورة لتعزيز الثقافة المرورية.

كما اقترح الشافعي بالنسبة للمركبات العاملة

دعا مدير عام دينمو متر سالم في نابلس وخبير فحص المركبات

والمرور المهندس محمد الشافعي الجهات المختصة إلى العمل على تحديث آلية التعامل مع مخالفات المرور، وإعادة النظر في الأسس التي يتم التعامل فيها مع بعض قوانين السير. كما اقترح الشافعي في لقاء مع «حياة وسوق»، بعض الحلول التي وصفها بـ«العملية» للحد من حوادث السير، خاصة التي يتسبب بها سائقو المركبات العمومية، وتحديد العاملين على الخطوط الخارجية مثل نابلس ورام الله، أو رام الله والخليل.

وأوضح الشافعي أنه أرسل مؤخرًا كتاباً لوزير النقل والمواصلات الدكتور علي زيدان، شرح فيه بعض توصياته في ظل تكرار حوادث السير المؤسفة التي وقعت خاصة في شهر رمضان الفائت، موضحاً أن من أهم توصياته، كانت ضرورة تركيب كاميرات على الإشارات الضوئية، حتى يتم ردع السائق الذي لا يحترم الإشارة الضوئية، ويخاف من تحرير مخالفة بحقه، ودعا إلى إنشاء رادارات ثابتة للسرعة مع كاميرات تصوير وكتابه يافطة تشير إلى وجود رادار دائم، حتى يضطر السائق إلى تحديد سرعته بنفسه سواء خائفاً من المخالفة أو محترماً للقانون، وفي الحالتين يتم تحديد السرعة تلقائياً، فتكون المخالفة وسيلة للحد من الحوادث، وليست غاية لمعاينة السائق، التي تكون في الغالب سبباً لحدوث التعامل مع الشرطي واعتباره خصماً.

90 ٪ من الحوادث سببها «الإنسان»!

وقال إن الإنسان هو المحور الأساسي في مثل هذه المواضيع المهمة، وهو يشكل 90 ٪ من أسباب الحوادث، لذلك يجب تعزيز ثقافة

عوادم مولدات الكهرباء وضواؤها تفاقم معاناة الغزيين

حياة وسوق نادر القصير

شكلت مولدات الكهرباء مصدراً للإزعاج بضوضائها المتواصلة في مختلف الأماكن والشوارع العامة، أمام المحلات التجارية وأبواب المنازل، إضافة إلى

أنها تثير المخاوف لدى المواطنين من أن تشكل عوادمها ارتفاعاً كبيراً في مستويات التلوث البيئي بقطاع غزة، وعلى الرغم من أنها أصبحت بديلاً قسرياً لكل أسرة في ظل أزمة الكهرباء التي تشهدها محافظات القطاع، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مصدر للإزعاج وتلوث البيئة، وتعالق أصوات المواطنين بالشكوى وطالب الكثيرون بوضع حد لأصواتها المزعجة التي لا تتوقف ليلاً ولا نهاراً.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه مولدات الكهرباء بديلاً لا بد منه لدى المواطنين إلا أن انتشارها الكبير أصبح محور حديثهم وهم يعتبرونها بديلاً خطيراً وتتعالى الأصوات يومياً بالتوقف عن تشغيلها، والحد من انتشارها بشكل كبير أمام المحلات والمنازل، ويقول المواطن ناصر حسنين وهو صاحب محل تجاري وسط مدينة رفح إنه بات لا يطيق رائحة المولدات ولا يحتمل صوتها المزعج، لافتاً إلى أن المولد الواحد يصدر عوادم وروائح قد تزيد عن تلك التي تصدرها السيارات، مشيراً إلى أنه توقف شخصياً عن تشغيل المولد في محله على الرغم من إعاقة عمله في كثير من الأحيان للتخلص من الإزعاج جزئياً. ويؤكد حسنين أن تشغيل المولدات مع حرارة الجو والروائح التي تضحها من عوادم تلك المولدات تثير المخاوف من التلوث عدا عن ضوضائها المتواصلة، حيث أصبح الشارع العام برفح كأنه منطقة صناعية في الوقت الذي يضع كل صاحب محل مولداً أمام محله وكلها تعمل في آن واحد وتبث السموم في الهواء دفعة واحدة.

أما المواطن حيدر سعدي فيؤكد أن يقوم بإغلاق نوافذ منزله خشية على أولاده ويفضل الحر الشديد في المنزل الذي يقع في مخيم رفح حيث تتكدس المنازل الإسبستية الحارة على أن يتحمل روائح وضوضاء تلك المولدات التي أصبحت بديلاً لشبكة الكهرباء في كل منزل، مؤكداً أن الحر أهون عليه من

رائحة المولدات وضوضائها.

ولفت إلى أنه بحث عن بدائل توفر الطاقة لمنزله دون إزعاج أو روائح كريهة، وأنه اشترى بطاريات تخزين الطاقة وأوصلها بمحول خاص واستطاع إنارة منزله لساعات يومياً دون أن يضطر للجوء للمولدات.

من ناحيته أكد المواطن إبراهيم أبو سليمان أنه يملك مولداً ويحاول قدر الإمكان أن يقلل من ساعات تشغيله احتراماً لجيرانه، وتلبية لشكواهم من ارتفاع صوت المولد، مشيراً إلى أن جيرانه أيضاً يملكون مولدات، لافتاً إلى أن أحدهم قرر بيع مولده فيما أنشأ آخر غرفة فوق سطح منزله للتخفيف من صوته ورائحته، بينما لجأ آخرون منهم لإدخال نظام البطارية لإنارة منازلهم مبيناً أنه لم يكره شيئاً في حياته كما كره المولد، فإضافة إلى أخطاره وروائح الكريهة وصوته المزعج تحول إلى عبء إضافي على أسرته، فهو يحتاج إلى وقود وزيت وصيانة، متمنياً أن يأتي اليوم الذي تحل فيه أزمة الكهرباء ليتخلص منه. أما المواطن نصر عرمانه فأكد أنه لا يشغل المولد إلا عند الضرورة، كحاجته لرفع مياه للخزانات العلوية وأحياناً عند زيارة بعض الضيوف له، ولفتح عرمانه إلى أنه أصبح يكره المولد رغم أنه يشكل بديلاً عن الشكوى التي يتلقاها يومياً سواء من الجيران أو من المارين أمام منزله المعربين عن امتعاضهم من صوته العالي ورائحته التي تبثها عوادمه في الشارع، مؤكداً انه يراعي مشاعر الناس في ذلك الأمر لأنه شخصياً عندما يكون في وسط المدينة يتجنب السير بجانب المولدات التي تملأ الشوارع وينصح أبناءه بالابتعاد عنها لتلافي أضرار روائحها الشديدة الملوثة للبيئة، خاصة بعد أن قرأ في إحدى المجلات على شبكة الانترنت عن خطورة عوادم المولدات التي تعمل بوقود البنزين واحتواء الأخير على الرصاص الذي يلحق ضرراً بالغا بالصحة العامة نتيجة حجم التلوث البيئي التي تبثه في الهواء مبيناً أن المولدات خلقت نوعاً من المشاحنات بين الجيران نتيجة اعتراض العديدين على ضوضائها ووصلت إلى حد النزاعات بين بعض العائلات المطالبة بعدم تشغيلها.

حياة وسوق - هاني بياتنة - تصوير: عصام الريماوي

يؤيد مواطنون كثير قرار تحديد سرعة المركبات العمومية بـ90 كم/الساعة، خاصة على الطرقات الخارجية التي شهدت العديد من الحوادث المأساوية في الفترة الأخيرة، رغم ان الكثيرين يشككون في جدوى القرار خاصة ان اسرائيل لا تزال تسيطر على تلك الطرقات. من جانب آخر، يبدي مواطنون رفضهم للقرار، متخوفين من أن وزارة النقل ستجبر السائقين على تركيب أجهزة لن تستعمل في نهاية المطاف، ويدلون على ذلك باجبار السائقين على تركيب العدادات دون استخدامها.



سامر سلامين - مستشار قانوني

هذا القرار صائب، لكن من الصعب تطبيقه في المناطق الداخلية خاصة ان السرعة معروفة ولا تكاد تتجاوز الـ40 كم، اما في الطرق الخارجية فالتطبيق سهل بسبب طبيعة الطرق الواسعة التي حدثت عليها حوادث كثيرة، ويجب ايجاد حلول اكثر واقعية خاصة ان اغلب الطرق الخارجية تكون تحت السيطرة الاسرائيلية، وهذا ما يعرقل تطبيق القرار، كذلك يجب ان يكون هناك وعي ودراية من قبل السائقين بأن هناك ارواحا في المركبة قبل زيادة السرعة والا يكون هم السائق الاول هو «جمع المصاري». الوزارة عليها دور تطبيق القوانين بما يخدم الجميع، لكن يجب ان يكون هناك اتفاق من الجميع على المصلحة العامة، وانا اعتقد ان هذا القرار لن يرضى به السائقون، خاصة ان السائقين سيتحججون بان هناك اجراءات وقائية وعقابية الوزارة قادرة على اتخاذها دون الحاق الضرر بكل السائقين جراء تحديد السرعة. المواطنون، من جانبهم، عليهم التبليغ عن السائقين الذين يتجاوزون السرعة القانونية، ويجب ان يتقوا الله في المواطنين ويعوا ان هناك ارواحا معهم في السيارة وألا تكون المصلحة المادية همهم الوحيد.



احمد براهما - صحفي في مفوضية اعلام فتح

انا مع القرار خاصة على الطرق الخارجية بسبب كثرة الحوادث، هذا القرار نقلة نوعية في تحديد السرعة حيث يعمل على الزام السائقين بالسرعة المحددة، ويعطي الحق للركاب في توجيه أية ملاحظات عن تجاوزات محتمل أن يقوم بها السائق، والقرار يجبر السائق على ان يكون مراقبا من قبل الجهاز الذي سيوضع في المركبة بطريقة تجنبه مخالفة قواعد السير، لا اعتقد ان القرار فيه سلبيات اذا تحدثنا عن كثرة الايجابيات، يكفي ان المواطن يشعر بالامان في حالة السفر الخارجي. الدور الكبير ملقى على عاتق الوزارة من خلال الجديدة في التطبيق، ومن خلال المراقبة على الطرق السريعة ويجب ان يكون هناك تعاون من قبل الجميع، وايضا في المناطق التي تكون تحت السيطرة الاسرائيلية هناك رادارات لا يستطيع السائق تجاوزها وعند تحديد السرعة بـ90 كم/الساعة، فالعقاب والمخالفة هي من تحدد آلية تنفيذ القرار، هذا وسيكون السائق على علم ان هناك حسابا عند وجود مخالفة للسرعة، لان القرار هو من يحدد الذي سيناله العقاب ام لا.

المواطن يسأل:

هل من العملي تحديد سرعة المركبات العمومية بـ90 كم / ساعة؟



بلال غيث - صحفي

القرار عملي وصائب وفيه رحمة للمواطنين الذين اصبحوا مجرد «قطعة نقود» في ايدي بعض السائقين، فلا يوجد قرار ناجح الا من خلال التطبيق العملي والجاد من قبل الوزارة، وهذا يكون بالرقابة الفعلية على المركبات، والدور التوعوي من قبل المواطنين للتبليغ عن المتجاوزين، مع تشديد الرقابة على كل السائقين من خلال حملات واصدار مخالفات بحق المخالفين، والتحكم بخطوط السير ومدى وجود مخالفات من خلال اجهزة رصد او ربطها بجهاز جغرافي يتم من خلاله تحديد السرعة والسائق في المنطقة المحتسب فيها تطبيق القرار.

مدى جدية القرار تقاس بتطبيقه، وان تصدر اجراءات حقيقية بحق المخالفين، والا يكون القرار مجرد صفقة يتم الرزج بوزارة المواصلات فيها كما حدث مع قصة العدادات التي لم يتم تشغيلها، ويصبح القرار ورقة داخل درج المكاتب، هنا يجب ان تكون المسؤولية على الوزارة بحيث يكون العقاب صارما والقرار واضحا، اكيد ان هناك صعوبات في تطبيق القرار، وهذا هو الفيصل في الزام السائقين به، ومدى التعاون من قبل الجميع لانجاحه.



اسحق الحج ياسين - سائق تاكسي عمومي

هذا القرار مجحف بحق السائقين، لانه سيطلم الجميع، علما ان قدرة الوزارة على ضبط السائقين المخالفين ستكون صعبة، كان الاجدر بالوزارة ان تبحث عن طرق ووسائل أخرى لضبط السرعة مثلا تركيب عدادات او رادارات في المناطق التي تزداد فيها حوادث السير، فتطبيق القرار في المناطق الخارجية صعب بحكم السيطرة الاسرائيلية على اغلبها، ويجب البحث مع نقابة النقل والمواصلات عن طرق بديلة وكفيلة بمنع الكثير من الحوادث منها عدم اعطاء رخص عمومية لأي متقدم اذا اجتاز فحص السياقة بعد استكمال الشروط اللازمة، فهناك سائقون غير كفؤين ومستهترين، وهذا عتب على وزارة النقل.

يجب ان تكون هناك قوانين رادعة بحق هؤلاء المستهترين من خلال توجيه انذارات اولية ثم سحب الرخصة ثانيا او المنع من السياقة لفترة محدودة، أما هذا القرار فيجعل كل السائقين تحت عقوبة الوزارة او الشرطة دون ذنب، لا يجوز تعميم القرار على الجميع، فهناك سلبيات في القرار اهمها عملية الضبط التي نخاف ان تحكم بالمزاجية.



غسان حسن اسماعيل - موظف متقاعد

القرار جاء بعد ازدياد حوادث السير في الآونة الاخيرة، وهذا القرار صحيح «مئة بالمائة»، ويجب ان تكون السرعة اقل من ذلك، لكن تطبيقه في المناطق الخارجية هو المعيار، والسؤال هل تستطيع الوزارة والشرطة ضبط التجاوزات؟ هذا جوابه عند المسؤولين واصحاب القرار في الوزارة، يجب ان يمتلك القرار مقومات للنجاح منها الرقابة الدائمة وتفعيل عمل الرادار على هذه السيارات، والا يكون القرار حبرا على ورق فقط.

القرار اصبح بيد السائقين والمواطنين، فعلى السائقين ان يعملوا على احترام ارواح الناس وألا تكون «المادة» هي ما يهم السائق في الآخر، والمواطنون عليهم التبليغ عن تجاوزات تحدث من قبل السائقين، وعلى الوزارة وضع خطط كفيلة بتطبيق هذا النظام في كافة المحافظات والمراقبة الدائمة على السائقين وألا يبقى المواطن حبيس اهوائهم. هذا النظام يساعد على وجود قاعدة تركز عليها مكاتب التكتسيات وبالتالي لا يصبح هناك أي تجاوز من قبل السائقين خاصة ان هذا النظام يعمل على تعريف آلي يصبح السائق عنده علامة او خطأ ارتكبه عند الوزارة.



محمود سمارة - أستاذ في جامعة القدس

انا مع القرار «قلبا وقالبا» خاصة ان هناك سائقين متهورين لا يعون مخاطر السرعة، فالقرار جاء بعد حوادث السير الكثيرة التي ازهدت ارواح الناس دون سبب او مبرر، القرار جاء متأخرا لكن افضل من ألا يأتي لكن مدى جدية القرار والتحدي الكبير الملقى على عاتق الوزارة هو كيفية نجاح تطبيقه على المناطق الخارجية، وهنا يتضح عمل الوزارة وقدرتها على تطبيق القرار، وانا ارى ان صعوبات ستواجه هذا القرار منها السائقون انفسهم، فالتلاعب موجود حتى لو تم وضع جهاز مراقبة على كل المحركات، والاحتلال العامل الابرز في صعوبة تطبيقه من خلال سيطرته على اغلب المدن الخارجية. الرقابة الذاتية هي عنوان فشل او نجاح أي قرار، فعلى المواطنين دور التوعية والتبليغ عن المتجاوزين من السائقين، والوزارة عليها اصدار الاحكام والاجراءات العقابية بحق المخالفين، والسائقون يجب ان يدركوا ان ارواح البشر ليست لعبة في ايديهم، والاعلام عليه دور توعوي لتعريف الناس والسائقين بايجابيات هذا القرار.

ماذا لو كنت نقيباً للصيادين في قطاع غزة؟

هذه
الزاوية
برعاية

تمويل المشاريع الصغيرة

بنك الرفاه
Alrafah Microfinance Bank



حياة وسوق - حسن دوحان

يعيش الصيادون الغزيون حالة من الرعب والتوتر في كل ليلة يقضونها في البحر بحثاً عن لقمة العيش لأطفالهم، خشية أن تعترضهم الزوارق الحربية الإسرائيلية، فكلما يذهبون في رحلة الصيد يحملون أرواحهم على اكفهم، ويحمدون الله بعد عودتهم لذويهم سالمين. تلك المعاناة والألام تتكرر بشكل يومي مع الصيادين البالغ عددهم نحو 4000 صياد، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ثمانية صيادين منهم على مدار الأعوام الماضية وإصابة العشرات بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي أو ما يسمى بخفر السواحل الإسرائيلية. ويعد قطاع الصيادين من أكثر القطاعات تضرراً جراء الحصار البحري الإسرائيلي، وينص اتفاق أوسلو على السماح للصيادين بالصيد مسافة 20 ميلاً على شواطئ بحر غزة، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تسمح لهم بالصيد مطلقاً في تلك المساحة التي تعتبر أصلاً جائرة، وأخذت بالتضييق عليهم إلى أن حصرت منطقة الصيد فقط لمسافة ثلاثة أميال فقط في عرض البحر على طول شاطئ بحر غزة البالغ 40 كيلومتراً فقط. وهكذا تظل ثروة غزة السمكية مسروقة، ويظل صيادوها محاصرين في عرض البحر، يبذلون أرواحهم لتوفير قوت أطفالهم. «حياة وسوق» التقت عدداً من الصيادين والمهتمين للتعرف على ما يمكن أن يقدموه أو المطلوب من رئيس نقابة الصيادين في قطاع غزة.

فؤاد العامودي - رئيس نقابة الصيادين الفرعية في خان يونس

لا بد من دعم الصيادين بمواتير جديدة، وبناء مراكب كبيرة، وتجديد المراكب الحالية المتهاكلة، وإعفاء الصيادين من رسوم الكهرباء والمياه وإعفاء أبنائهم من الرسوم الجامعية، وإيجاد أو إقامة موانئ خاصة بالصيادين. والقضاء على الأسماك التي تأتي عبر الأنفاق لأنها تضر بالصيادين ودخلهم، والضغط على الحكومات الفلسطينية والجهات الداعمة لتعويض الصيادين عن الخسائر الكبيرة التي تلحق بهم بشكل يومي جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليهم.

جهاد السلطان - صياد، ونائب رئيس نقابة الصيادين الفرعية بغزة

ساعمل على حل مشاكل الصيادين من خلال توفير الدعم من خلال المؤسسات المحلية والدولية، وإيجاد حل للمشكلة الكبيرة المتمثلة في إطلاق النار على الصيادين في عرض البحر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في عملية قرصنة مرفوضة، كما سنتوجه للمؤسسات والإنسانية والحقوقية لإنهاء هذه المعاناة. وساعمل على توفير المركب والشباك والماكينة الماتور الذي تبلغ تكلفته 20 ألف شيقل، والمركب

محمود العاصي - رئيس جمعية التوفيق للصيادين

ساعمل على تخصيص أماكن للقوارب السياحية بعيداً عن المصطافين على شواطئ البحر، ومساعدة الصيادين في الحصول على حقوقهم، وتوفير فرص عمل لهم إضافة إلى بعض المعدات مثل المواتير والكشافات الليلية. توحيد الجهود والضغط على أصحاب القرار لإرغام إسرائيل على الكف عن ممارساتها

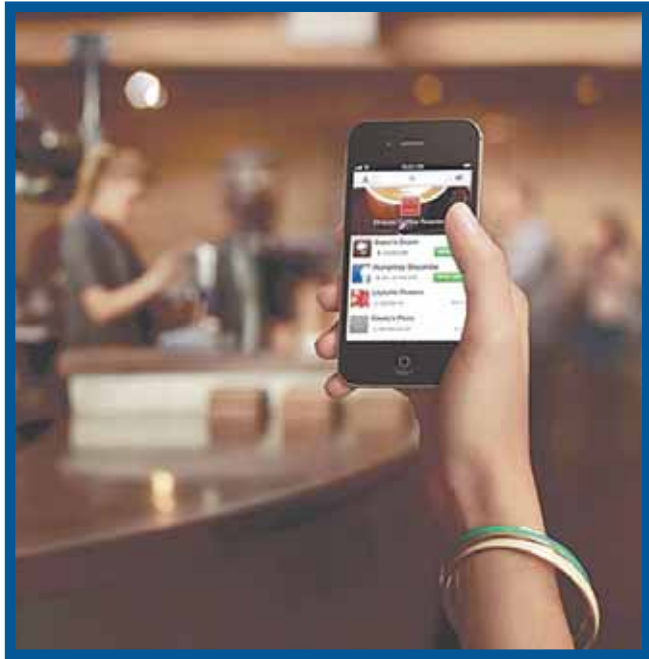
يوسف الزهار - رئيس نقابة الصيادين في رفح

سيكون على رأس أولوياتي بذل أكبر جهد لخدمة شريحة الصيادين من خلال توفير الدعم والمساعدات لهم عبر مؤسسات أجنبية وعربية خاصة ان إقامة مشاريع تنمية على نفقة النقابة صعب، ولكننا ندعو لإقامة ميناء خاص للصيادين في رفح لان العمل في تلك المنطقة صعب للغاية، كما أن ميناء الصيادين في غزة بحاجة لإكمال بنائها وإقامة موانئ صغيرة في رفح وخان يونس لتمكينهم من الصيد. ساعمل على زيادة دخل الصيادين، وساعمل من خلال الضغط على السياسيين لوقف الممارسات الإسرائيلية تجاه الصيادين وتوسيع منطقة الصيد، ورفع مطالب الصيادين للأمم المتحدة لإجبار إسرائيل على وقف ممارساتها

رشاد فرحات - أمين سر نقابة الصيادين في رفح

ساعمل على مساعدة الصيادين بكل الإمكانيات المتاحة، من خلال توفير الدعم لهم عبر المؤسسات الدولية والمحلية، والتواصل معهم بصفة دائمة. ويشكو من ان المعدات التي تأتي للنقابة من الداعمين، مخالفة للمواصفات المطلوبة، فقد جرى طلب أنواع شباك من الجهات الداعمة وتأتي لنا شباك تالفة وكذلك في المعدات والمواتير، أو أنها غير مطابقة للمواصفات. ساعمل على التوزيع العادل للمساعدات وعملية تشغيل الصيادين والقضاء على

أحدث أسلوب لتسديد الحسابات ينتشر في الولايات المتحدة وداعا لحافظة النقود.. أهلا بالهاتف الذكي



وأخيرا هناك شركة «باي بال» العملاقة التي داهمت الجميع، فالنسبة التي تتقاضاها هي أدنى من نسبة «سكوير» (2.7 في المئة) وقارنتها هي على شكل مثلث بدلا من مربع. وهي أكثر ثباتا من «سكوير» لدى مسح بطاقة الائتمان داخلها، لكنها كبيرة الحجم نسبيا.

الدفع «الناطق»

الآن، وبعد أن تبين لنا فكرة عما هو موجود، لنشرح كيف تعمل «سكوير» عن طريق أسلوبها «ادفع بواسطة سكوير». فإذا دخلت إلى محل، أو مقهى يدرك أمين الصندوق أنك أصبحت داخل المحل، لأن اسمك وصورتك الصغيرة تظهر على شاشة «أي باد» الخاصة به. ويقوم بإدخال ما اشتريته على جهاز «أي باد» هذا. والآن حانت اللحظة السحرية. فلكي تسدد ثمن ما اشتريته، انطق فقط باسمك. فيقوم أمين الصندوق بمقارنة وجهك بالصورة الموجودة على شاشة «أي باد»، قبل أن يضغط على «O.K.» لإتمام الصفقة. فلا توجد هنا مبالغ نقدية، ولا تواريخ وامضات، ولا حتى ضرورة إخراج الهاتف من الجيب.

ويجري تركيب التطبيق عن طريق اختيار الصورة وربطها ببطاقة الائتمان. وعن طريق استخدام نظام «جي بي إس» يقوم التطبيق أوتوماتيكيا بإدراج أسماء المحلات والمقاهي القريبة من مكان وجودك، التي تستخدم مثل هذا النظام. وإذا قمت بإدارة الهاتف 90 درجة، ترى هذه المحلات كدبابيس ظاهرة على الخريطة. وتقول «سكوير» إن نحو 75 ألف محل تجاري بات يستخدم هذا النظام. وأخيرا قامت «سكوير» بتحديث خدمتها هذه لجعلها أكثر إغراء للزبائن، بحيث يتمكن البائعون والتجار من تقديم خصم للزيارة الأولى، وخصم بعد الزيارة العاشرة، وغيرها من المكافآت. وهي تظهر على تطبيق الهاتف على لائحة المحلات القريبة.

لكن ثمة بعض الصعوبات والمآخذ. ومثال على ذلك أن بعض التجار من حجم معين هم الذين سيستفيدون من النظام، لأنه يتطلب إدراج

كثير من الأشياء التي كنا وما زلنا نقوم بها، التي تجعل أحفادنا يقهقهون من الضحك، التوجه مثلا إلى أحد المخازن لاستئجار فيلم سينمائي، وغيره من الأعمال. يخالف حال العام الحالي 2012، الذي أطلق عصر بطاقات الائتمان، فهو العام الذي شهد لأول مرة تسديد ثمن الأشياء والمشتريات عن طريق ذكر الاسم فقط لأمين الصندوق. لكن إليك شيئا من التاريخ أولا.. ففي عام 2010 مثلا، اخترعت شركة تدعى «سكوير» قارئة للبطاقات على شكل مربع بلاستيكي صغير أبيض يمكن وضعه في هاتف «أي فون»، أو «أندرويد»، أو الجهاز اللوحي ليتمكن من قراءة بطاقات الائتمان. وفجأة بات الجميع أيضا مستعدا لقبول مثل هذه البطاقات، ابتداء من سائقي التاكسيات، وصولا إلى الباعة في الأسواق الشعبية.

مدفوعات بالهاتف

وكانت «سكوير» تتقاضى 2.75 في المئة عن كل عملية بيع وشراء. خلافا لبطاقات الائتمان العادية التقليدية، إذ لا توجد معها أي رسوم شهرية، أو نسب مئوية تتراوح بين الحين والآخر. كما لا توجد تكلفة معدات، لأن القارئة هذه الموجودة في الهاتف مجانية. وانتشرت عدوى «سكوير» في كل مكان كعدوى الفيروسات. واليوم تقول الشركة إن هناك مليوني أميركي سعداء باستخدامها.

وحيث يكون نجاح، يأتي من يقلده! فالقطعة البلاستيكية المركبة بالهاتف باتت في كل مكان، مع اختلاف طفيف بالأسعار والأسواق التي تستهدفها. وتقدم شركة «إنويت» شيئا يدعى «غو بايمنت» GoPayment التي هي أداة كبيرة ملحقه بالهاتف، وذات تركيب معقد للأسعار. وتستهدف شركة أخرى تدعى «إم باور» الشركات الكبرى الراغبة في تدفق الأموال مباشرة إلى حساباتها، من دون إيداعها أولا في حسابات محجوزة، مثل «سكوير» و«إنويت» وغيرهما. وتعتبر «باي أنيوير» مزية كبرى لأنها تحصل على نسبة أقل من الجميع مقدارها 2.69 في المئة.

كل السلع المعروضة للبيع على الجهاز اللوحي الذي يعمل في هذه الحالة كمسجل. لذلك فإن الشركات التي تبيع آلاف السلع المختلفة تجده غير عملي تماما.

وعلى الرغم من راحة بعض المحلات باستخدام النظام هذا، فإن البعض يشكو من أن بعض الزبائن يضعون صور حيواناتهم الأليفة، أو صور لعبة «سبونج بوب» محل صورهم، الذي من شأنه تعطيل آلية الأمان الأساسية في النظام. كما أنه على الرغم من قلة مستخدمي النظام حتى الآن (75 ألف محل)، فإنه يعتبر نظاما جيدا وبسيط الاستخدام، سواء بالنسبة إلى البائع أو المشتري.

ونسخة «باي بال» من هذا النظام يدعى «باي بال لوكال» التي تعمل مع قارئ بطاقات الشركة، ومع المسجلات التجارية الإلكترونية الأخرى، فهي من إنتاج شركات مثل «ليبيست»، و«شوب كيب»، و«فيند»، و«إيربلي».

وليس من المستغرب أبدا معرفة أن النظام هذا يكشف آخر ما تبقى من الخصوصيات للشركات التجارية، كعدد مرات تردك على المحلات، وأي البضائع والمأكولات التي ترغبها، واللون والمذاق اللذين تفضلهما. لكن مع ذلك، فإنه يسلط نظرة إلى المستقبل، بحيث سنستغني يوما عن المحفظة، ليقوم الهاتف مقامها، وبذلك سنحمل في جيوب ستراتنا قطعة واحدة، وليس قطعتين.

عن «نيويورك تايمز»

البريد والرسائل القصيرة والمكالمات الهاتفية تشكل بيئة خصبة له

الصيد الاحتيالي.. أساليب متنوعة للخداع الإلكتروني

تحذيرات أمنية

- عليك أن تدرك ماذا تراقب وتصغي إليه لدى تلقيك الرسائل الإلكترونية، وقراءة الرسائل النصية، أو الرد على الهاتف:
- خذ بالاعتبار أن كل الطلبات للحصول على معلومات شخصية أو مالية هي موضع شك.
- كن حذرا لدى النقر على الروابط في الرسائل الإلكترونية والنصية غير المرغوب فيها.

* اكشف على صحة أو شرعية أي تساؤل يطالبك بمعلومات شخصية، أو عن مدفوعات، وذلك عن طريق التفتيش عن رقم هاتف الشركة بصورة مستقلة والاتصال بها للتحقق من الطلب. ومجرد قيام البريد الإلكتروني بحمل شعار الشركة أو زعم المتصل أنه يمثل المؤسسة التي تثق بها، لا يضمن صحتها.

- راقب أي أخطاء مطبعية أو نحوية، فهي إشارات تدل على أن البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية قد تكون احتيالية ومزورة.

- استخدم وسائل منع البريد المتطفل، وحافظ على البرنامج المضاد للفيروسات محدثا.

- راقب الطلبات الإلحاحية، فإذا طلب منك تقديم أو إثبات معلومات بشكل فوري أو بسرعة، دع الشك يراودك.

وكل هذه الوسائل المخادعة التي ذكرناها تأتي تحت ستائر كثيرة من التمويه. مارس دوما الحيلة القصوى لدى تقديم معلومات شخصية أو خاصة بالمدفوعات، ولا تقم بمثل هذه الأمور إلا بعد التأكد من صحتها. ففنانو الخداع وأسياده يعيشون على النية الحسنة، والثقة، وأحيانا على إهمال المستهلكين لدى محاولتهم الحصول على المعلومات الثمينة التي يحتاجونها.

ونادرا ما تقوم الهيئات والدوائر الشرعية بحثك على تأكيد المعلومات الحساسة عن طريق وسائل غير مؤمنة، مثل البريد الإلكتروني. فإذا راودتك أي شكوك، فتش عن رقم هاتف هذه المؤسسة بصورة مستقلة، واتصل بها للتحقق من شرعية الطلب. كما يجب تفادي النقر على الروابط الموجودة في هذه الرسائل غير المرغوب فيها التي من شأنها تركيب برمجيات خبيثة على جهازك الكمبيوتر، ما لم تتمكن من إثبات شرعية هذه الرسائل وصدقيتها.

* «سميشنغ» smishing: وهي مختصر بالانجليزية لعبارة «التصيد الاحتيالي عبر خدمة الرسائل القصيرة» Short Message Service phishing. وهنا تستخدم فقط الرسائل النصية المرسله إلى هاتفك. وحتى لو لم تقم بالنقر على أي روابط، أو التشارك بالمعلومات، فإنه عن طريق الاستجابة فقط للرسالة، فأنت تقوم بتثبيت صحة رقم هاتفك، على أنه صالح وسار، مما يعني إمكانية تسويق رقمه إلى الآخرين الذين سيحاولون خداعك والاحتيال عليك بوسائلهم.

* «فشينغ» vishing: وتعني الصيد الاحتيالي بواسطة الصوت voice phishing، إذ يقوم شخص حي، أو صوت مؤتمت، بالاتصال بك زاعما أنه يمثل أو ينوب عن مصدر موثوق، ليسألك تقديم معلومات شخصية، أو أخرى تتعلق بمدفوعات معينة، أو خاصة بالحسابات بحجة حل مشكلة معقدة، أو تذييل عقبة معينة، فإذا تلقيت مثل هذا الطلب تابع الإجراء بحذر بالغ. إذ لا تعتمد على ما قيل لك، أو الاسم المعروف على لائحة هويات المتصلين، بل اقطع المكالمة، وفتش عن رقم المؤسسة بصورة منفصلة، وتأكد من صحة الطلب. وأنا أقوم عادة ببرمجة الأرقام المهمة لهواتف خدمة الزبائن، ولكن ليس أرقام الحسابات في هاتفي قبل سفري.

الأسماء قد تبدو غريبة ومضحكة، لكن تداعياتها المالية ليست كذلك. «فشينغ»، أي الصيد الاحتيالي، أو «سميشنغ»، أو «فشينغ»، هي بعض الوسائل القليلة التي يستطيع عبرها المجرمون الدخول إلى المعلومات المالية والخاصة، عبر جهاز الكمبيوتر، أو الهاتف الذكي.

وتعتمد كل هذه الهجمات على الإستراتيجية ذاتها، ألا وهي خداعك بغية التصريح بمعلوماتك المالية والخاصة، غالبا عن طريق التنكر بهيئة مصدر موثوق به مثل المصرف الذي تتعامل معه، أو الشركة التي منحتك بطاقة الائتمان، أو صديق، أو قريب، أو حتى مؤسسة حكومية. فإذا لم تكن حريصا يمكن للمحتالين استخدام مثل هذه المعلومات السيئة للوصول إلى حسابك المصرفي، أو حتى ارتكاب جريمة تزوير أو سرقة الهوية.

أساليب احتيال جديدة

ولسوء الحظ، فإنه في كل مرة تقوم السلطات بسد إحدى هذه الثغرات، يقوم المجرمون المحترفون باستنباط أساليب جديدة للاحتيال على الضحايا الذين لا تراوهم الشكوك. وهم بذلك لا يقيدهم أي رادع أو حدود، حتى بلغت الوقاحة بهم سرقة أرقام الضمان الاجتماعي الخاص بالأطفال، وتدمير سمعتهم ورصيدهم حتى قبل فتح أي حساب.

* التصيد الاحتيالي عن طريق البريد الإلكتروني (فishing): هذا عندما تتلقى رسالة بالبريد الإلكتروني من مصدر موثوق ظاهريا تطالبك بتزويد، أو تأكيد حساباتك، أو هويتك، أو كلمة المرور. ومثل هذه الحيل المخادعة تحاول جرك إلى فضح معلوماتك، وغالبا ما تحاول إثارة شعور بالهلع أو الذعر، كالادعاء مثلا أن حسابك على وشك التجميد، إذا لم تبادر بالاستجابة فورا.

البورصة في اسبوع

تحسن في أداء مؤشر القدس.. وسهم الاتصالات الفلسطينية يستحوذ على 68 % من قيمة التداولات

ربح للفترة بقيمة 0,66 مليون دينار في النصف المقابل من عام 2011، متأثرة بتراجع المبيعات وارتفاع حاد في المصاريف الادارية والعامه بسبب توقف المصنع عن الانتاج لاعادة تأهيله وتطويره بحسب تعليل الشركة.

في الافصح خلال الفترة القانونية الممنوحة لهذا الغرض من قبل بورصة فلسطين. وأشارت بيانات الشركة إلى تحقيق خسارة بواقع 0,60 مليون دينار للسنة أشهر الأولى من العام الحالي مقابل

حققت بعضها ارتفاعات ملحوظة خلالها رغم بطء التحركات. على صعيد آخر، أفصحت شركة القدس للمستحضرات الطبية JPH عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام 2012، التي كانت بدورها قد فشلت

للأشهر السابقة بشكل رئيسي. أما على صعيد تداولات الأسهم الأخرى ذات القيم السوقية المتوسطة والصغيرة، فقد شهدت هذا الأسبوع ضعفا في أحجام التداول، حيث لم تتجاوز قيمة تداول أعلاها ما مقداره 45 ألف دولار،

ما زالت الأزمة المالية وما لحقها من احتقان تضفي بتتابعها الخاصة على طبيعة التعاملات في بورصة فلسطين فبعض العوامل المحفزة للاستثمار كجاذبية المؤشرات السوقية للشركات المدرجة لا تزال تسيطر على أذهان المستثمرين، إلا أن زيادة الضرائب وأثرها المباشر على تكلفة الاستثمار وغير المباشر على العائد المتوقع منه تأخذ الحيز الأكبر في القرار الاستثماري الحالي. في تعاملات الأسبوع الماضي ارتد مؤشر القدس من أدنى مستوى له منذ بداية عام 2009 الذي كان قد سجله خلال الأسبوع قبل الماضي مسجلا ارتفاعات متتالية خلال جلسات التداول الأربع الأولى - وإن كانت طفيفة - مدعوما من ارتداد بعض الأسهم القيادية من مستويات متدنية لامستها خلال الفترة السابقة. وساهم الانخفاض النسبي للأسهم المعروضة للبيع على تلك الأسهم في عودة المؤشر للتداول حول مستويات أعلى بعشر نقاط تقريبا من المستوى المسجل في الأسبوع قبل الماضي. في حين كان لتنفيذ صفقة بحجم كبير على أسهم شركة الاتصالات الفلسطينية الأثر الأكبر على ارتفاع قيمة التداولات خلال هذا الأسبوع، حيث قاربت قيمتها ما نسبته 50 % من قيمة تعاملات السهم و34 % من قيمة تداولات البورصة للأسبوع.

وحقق سهم شركة الاتصالات الفلسطينية PALTEL - أكبر شركة من حيث القيمة السوقية - مكاسب ملحوظة خلال هذا الأسبوع وصلت إلى 3,37 % حين أغلق عند المستوى 4,60 دينار بعد تعاملات بقيمة 3,05 مليون دولار، مشكلا الرافعة الأساسية لارتداد المؤشر مرتفعا، نظرا لوزنه ذي التأثير الأكبر.

على صعيد آخر، أفصحت الشركة عن قرار عقد مجلس ادارتها لاجتماع بتاريخ 2012/9/23 وذلك لمناقشة النتائج المالية حتى نهاية شهر آب من هذا العام. كما ارتفع السهم القيادي - سهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO - بنسبة 3,57 % مغلقا عند المستوى 0,87 دولار اثر تداولات ضعيفة بلغت قيمتها 0,16 مليون دولار، فيما سيعقد مجلس ادارة الشركة اجتماعا له أيضا بتاريخ 2012/9/24. بالمقابل، واصل سهم بنك فلسطين BOP - أكبر بنك من حيث القيمة السوقية أداءه المتوازن الذي ينتهجه منذ فترة لا بأس بها، ليستقر في نهاية الأسبوع عند اغلاقه السابق عند المستوى 2,60 دولار اثر تعاملات بقيمة 0,92 مليون دولار رفع منها تنفيذ صفقة ذات حجم كبير.

وأفصحت عدة شركات مدرجة عن نيتها عقد اجتماعات لمجالس ادارتها في الفترة القادمة لمناقشة أدائها المالي

مؤشرات البورصة وأكثر الربحين

المؤشر/ فلسطين	الإغلاق	الافتتاح	رمز الشركة	التغيير
القدس	427.22	419.93	GUI	1.74%
البنوك والخدمات المالية	94.59	94.44	GMC	0.16%
الصناعة	53.75	53.49	JCC	0.49%
التأمين	44.00	44.20	PRICO	-0.45%
الاستثمار	18.39	17.86	AMB	2.97%
الخدمات	44.56	43.89	PADICO	1.53%

ملخص أداء الاسبوع

البيان	الأسبوع الحالي	الأسبوع السابق	نسبة التغيير	المعدل اليومي للأسبوع الحالي 2012	المعدل اليومي لسنة 2011	نسبة التغيير
عدد الأسهم	1,379,155	1,602,667	-13.95%	275,831	744,131	-62.93%
القيمة بالدولار	4,512,031	3,810,003	18.43%	902,406	1,474,388	-38.79%

الشركات الأكثر نشاطا خلال الأسبوع

الشركة	عدد الأسهم المتداولة	القيمة بالدولار	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	نسبة التغيير	أسعار 52 أسبوع	
						أعلى سعر	أدنى سعر
PALTEL	477,457	3,049,686	4.45	4.60	3.37%	5.58	4.40
BOP	355,587	923,428	2.60	2.60	0.00%	3.23	2.57
PADICO	182,410	157,653	0.84	0.87	3.57%	1.12	0.82
GMC	43,277	45,611	0.72	0.78	8.33%	1.15	0.70
ISBK	53,041	42,801	0.80	0.81	1.25%	0.93	0.75
WATANIYA	30,845	34,116	1.13	1.10	-2.65%	1.31	1.07
GUI	29,169	33,902	1.09	1.23	12.84%	1.24	1.00
TIC	31,983	32,615	1.02	1.02	0.00%	1.06	0.95
PRICO	34,774	31,266	0.62	0.65	4.84%	0.79	0.59
BPC	7,638	28,060	2.60	2.62	0.77%	3.19	2.50

أمن الطاقة أولوية لإسرائيل

وليد خدوري *

ترجع السلطات الإسرائيلية السياسة بشأن الغاز التي يجب ان تتبناها في المستقبل، قبيل بدء إنتاج الغاز الطبيعي من حقل «تامار» في ربيع عام 2013، خصوصا ان اللجنة الوزارية التي شكلها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وفوضتها الحكومة اقتراح السياسات الغازية للاستهلاك الداخلي والتصدير، انتهت من إعداد تقريرها النهائي في 29 آب، وبدأت مناقشته.

وتعرف هذه اللجنة باسم رئيسها شؤولو سماح، المدير العام لوزارة الطاقة والموارد المائية، وهي واحدة من لجان عدة تم تشكيلها من أجل رسم السياسات الغازية. كما تبرز لجنة أخرى مهمة هي لجنة ششنسكي التي اقترحت نظام ضرائب هيدروكربونيا أثار الكثير من الجدل.

يدل تقرير لجنة سماح إلى أن الأولوية هي تحقيق أمن الطاقة، ما يعني تلبية الطلب المحلي للعقود المقبلة، وحصص كميات التصدير بمعدلات معينة لا يمكن تجاوزها إلا بموافقة وزارة الطاقة. وعلى ضوء هذا التقرير الذي يراجع حاليا، تصدر إسرائيل 500 بليون متر مكعب من الغاز المسيل، أو نحو 53 في المئة من مجمل احتياطي الغاز الذي تم اكتشافه، والمقدر بـ 950 بليون متر مكعب، وفق اللجنة، ما يعني الاحتفاظ بنحو 450 بليون متر مكعب من الغاز لتلبية الاستهلاك المحلي لربع القرن المقبل.

يذكر أن الاكتشافات الإسرائيلية الغازية بدأت قبل أكثر من عقد. فقد اكتشفت شركة «نوبل اينرجي» الأميركية مع مجموعة من الشركات الإسرائيلية النفطية المحلية، حقلي «نوح» و «ماري-ب» في المياه الجنوبية خلال عامي 1999 و2000... إلا أن احتياطي هذين الحقلين كان محدودا جدا وغير تجاري. لكن إسرائيل اعتمدت على هذين الحقلين في التحول إلى استعمال الغاز لتوليد الكهرباء بدلا من الفحم الحجري والمشتقات البترولية المستوردة من الخارج، إضافة إلى الغاز المصري المستورد من العريش. وقد نسف خط الأنابيب المصري مرات

عدة اثناء الثورة وبعدها، ثم أبطلت مصر العمل بالاتفاق الذي تبلغ مدته 20 سنة.

وعام 2009، اكتشفت شركة «نوبل» حقل «تامار» في المياه الشمالية بالقرب من شواطئ حيفا، وفي كانون الأول 2010 اكتشفت أيضا حقل «ليفائثان». ويبلغ احتياطي الأول نحو 8.4 تريليون قدم مكعبة، وسيبدأ الإنتاج في آذار أو نيسان 2013. ووقعت «نوبل» سبعة اتفاقات مهمة طويلة الأمد مع شركات إسرائيلية لاستخدام غاز حقل «تامار» محليا بسعر نحو 5-5.50 مليون دولار للوحدة الحرارية البريطانية. لكن هذه الاتفاقات لا تزال بحاجة إلى موافقة السلطات الإسرائيلية لأن صناعة الغاز في إسرائيل محتكرة من جانب شركة «نوبل». اما حقل «ليفائثان»، وهو الأكبر والأضخم في إسرائيل، ويقع في المياه الحاذية لحقل «تامار»، فيبلغ احتياطه نحو 17 تريليون قدم مكعبة، أو نحو 481 بليون متر مكعب، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2016. وهناك مفاوضات جارية لبيع كمية من الأسهم للشركات العاملة فيه إلى شركات دولية. ومن اللافت، أن الاكتشافات الغازية المتتالية والمهمة في المياه الإسرائيلية الشمالية واجهت أول إخفاق مهم لها في أوائل الشهر الجاري. فقد أخفقت مجموعة شركتي «إسرائيل لاند ديفلوبمانت كوربوريشن» و «مودين انرجي» في العثور على الغاز في البئر الاستكشافية «ميراث-1»، الواقعة بالقرب من حقلي «تامار» و «ليفائثان».

وأكد تقرير «سماح» ضرورة ربط كل حقول الغاز الإسرائيلية، الموجودة في المياه الإقليمية أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة، بشبكة توزيع الغاز المحلية التي سيتم إنشاؤها. كما أكد أن الحكومة ستكون مسؤولة عن إيصال الغاز إلى المستهلكين المحليين، ما يعني ان على الشركات الإسرائيلية العاملة في حقل «تامار» وحقل «ليفائثان»، تسليم نسبة معينة من حصتها من الغاز في هذين الحقلين إلى الحكومة للاستهلاك الداخلي، وتصدير الجزء الآخر.

استطاعت صناعة الغاز الإسرائيلية ان تتقدم بسرعة وتسبق في هذا

المجال صناعات الغاز البحرية في دول ساحل شرق البحر الأبيض المتوسط. لكنها، في الوقت ذاته، تواجه صعوبات، تجارية واقتصادية، لا يمكن إغفالها. فالإكتشاف والتنقيب في شرق البحر المتوسط يتّمان في مياه عميقة جداً، نحو 20 ألف قدم تحت سطح البحر، ما يعني ان كلفة الاستكشاف والتنقيب والتطوير والإنتاج عالية جدا. وبالفعل تشير التقديرات إلى ان إسرائيل بحاجة إلى حفر 20 بئرا استكشافية إضافية خلال العامين المقبلين، بكلفة 100 مليون دولار لكل بئر. وتقدر النفقات المطلوبة لهذا التوسع بنحو بليون دولار.

تعزى هذه التكاليف إلى اهتمام الشركات العاملة في حقل «ليفائثان» ببيع بعض حصصها إلى شركات دولية، لتقليل الالتزامات المالية المترتبة عليها، إضافة إلى اهتمام الشركات الكبرى المشاركة في هذا الحقل الضخم. كما تواجه صناعة الغاز الإسرائيلية الانخفاض الكبير الحاصل في أسعار الغاز العالمية بسبب زيادة الإنتاج من الغاز الصخري، خاصة في الولايات المتحدة، والذي أدى إلى تصدير الغاز من الولايات المتحدة، بدلا من استيراده، بحيث انخفضت الأسعار إلى نحو 3 ملايين دولار للوحدة الحرارية البريطانية. ويؤدي هذا الانخفاض بالطبع إلى التأثير سلبا في اقتصادات الغاز الإسرائيلي، خصوصا في حال تصديره.

كما تواجه الصناعة ضغوطا من أجل الوصول إلى حل دبلوماسي مع لبنان حول المنطقة الاقتصادية الخالصة والموعودة باكتشافات مهمة، ناهيك عن المحاولات الدبلوماسية لوقف الممانعة الإسرائيلية للإنتاج من حقل الغاز الفلسطيني «غزة مارين» في المياه الفلسطينية الذي تم اكتشافه في أوائل العقد الماضي، في حال عدم حصولها على كميات تحددها هي بنفسها من الغاز وبأسعار ذات حسومات عالية وبإيصال الغاز إلى الأراضي الإسرائيلية أولا قبل وصوله إلى غزة.

* مستشار لدى نشرة «ميس» النفطية

عن «الحياة» اللندنية

106.7 مليار دولار فائض ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي في 2011

الرياض

أوضح تقرير صدر عن مركز «الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية»، أن ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، تضاعفت في عام 2011 محققة فائضا بلغ 106.7 مليار دولار وزيادة في الإنفاق العام، بلغت نسبتها 19.3 في المئة عن العام الماضي. وفي هذا السياق، أكدت لويس هول، مديرة معرض الخليج لسياحة الحوافز والأعمال والمؤتمرات لدى شركة «ريد إكسبيشنز»، أن فائض ميزانيات الدول الخليجية، انعكس بشكل مباشر على قطاع سفر الأعمال في المنطقة، محققا نموا متسارعا خلال الفترة الراهنة، مدفوعا بعدة عوامل بما فيها أسعار النفط المرتفعة وتنامي الاقتصاد غير النفطي، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية لقطاعي النقل والطاقة في المنطقة.

وأضافت مديرة الشركة المنظمة لمعرض الخليج لسياحة الحوافز والأعمال والمؤتمرات والمعارض الذي يستضيفه مركز أبوظبي الوطني للمعارض في الفترة بين 25 و27 آذار 2013، أن الأموال متوفرة لتمويل مشاريع البنية التحتية الحالية المستقبلية، الأمر الذي يدعم معه الاقتصاد غير النفطي، الذي يجني حاليا نحو 14 في المئة من مجمل إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي ويسهم في تنويع اقتصاداتها.

وأضافت إن قطاع الطيران والضيافة، يعد واحدا من القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي تستفيد بشكل واضح من زيادة النشاط التجاري خصوصا من ناحية المسافرين من رجال الأعمال والشركات الذين يحرصون على الاستفادة من فرص الأعمال والتجارة المتوفرة في الأسواق التجارية في المنطقة.

ويستقطب معرض الخليج لسياحة الحوافز والأعمال والمؤتمرات والمعارض، الحدث الرائد في المنطقة المكرس لقطاع الحوافز والأعمال والفعاليات، سنويا أكثر من 2,4 ألف شخصية من المتخصصين في أعمال وخدمات القطاع من المنطقة والعالم بمن فيهم الزوار والمزودون والمشترون المهتمون بتخطيط أو تنظيم برامج السفر التحفيزية واللقاءات أو الفعاليات والضيافة وسفر الحوافز والفعاليات الخاصة وسفر الأعمال.

ويستضيف المعرض نحو 300 شخصية تنفيذية كمشتريين من مختلف الشركات الإقليمية والدولية التي تصل ميزانياتها مجتمعة أكثر من 827 مليون دولار، حيث يتمكونون من الاجتماع مع أكثر من 350 عارضا من 36 دولة عن طريق مواعيد مثبتة مسبقا لمناقشة فرص الشراكة والأعمال المستقبلية المشتركة بينهم وتبادل الأفكار والخبرات بشأنها على مدى ثلاثة أيام. وقالت هول: «يعمل نظام ترتيب المواعيد

المسبقة للمشتريين المستضافين على استقطاب مشتريين وعارضين محددتين تجمعهم ثلاثة عناصر أساسية هي المال والحاجة واتخاذ القرار. ويتمتع هذا النظام بكفاءة عالية في تحديد المشتريين المستضافين وتثبيت مواعيد الاجتماعات المسبقة ويحظى بترحيب كل الأطراف».

وكانت دراسة حديثة لمركز «أي بي تي إم غلوبال ريسيرتش ستيدي» أوضحت أن قائمة الجهات العشر الأولى، التي يفضلها المشترون المستضافون للتخطيط لأعمالهم في مجال سفر الأعمال وسياحة الحوافز خلال السنة المقبلة، ضمت كلا من الإمارات العربية المتحدة وفرنسا وألمانيا وقطر وإيطاليا وسويسرا وإسبانيا والمغرب وسلطنة عمان وجمهورية التشيك.

وأظهرت مجموعة المشتريين من منطقة الشرق الأوسط، رغبة أكثر في التركيز على أعمالهم مع شركاء في كل من الهند وتايلاند وماليزيا وأفريقيا وتركيا وسريلانكا وبنغلاديش وجزر المالديف وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة. وقالت هول: «من خلال متابعة البيانات الخاصة بمعدلات الإشغال والأسعار في الفنادق، يتبين أن حمولة الطائرات من المسافرين والمقبلين عبر المطارات وغيرها في المنطقة تبشر بمعدلات مرتفعة. وهناك إحصائية أخرى تدعم فكرة

وجود طلب مرتفع على قطاع سفر الأعمال وهي الارتفاع الحاصل في العلاوة المالية لبدل السفر اليومي».

وتوقعت شركة «بي سي دي ترافيل كونسالتنسي أدفيتو» للاستشارات، ارتفاع أسعار الفنادق للمسافرين من رجال الأعمال في الشرق الأوسط بنسبة تتراوح بين 6 و7 في المئة هذا العام، فيما توقعت أن تصل الزيادة في الأسعار في فنادق السعودية، بنسبة تتراوح بين 13 و15 في المئة في 2012، في حين تشهد الأسعار في كل من دبي وقطر زيادة طفيفة بسبب وفرة الغرف الفندقية فيها.

وعلى الرغم من ثبات أسعار الفنادق، فإن أسعار الوجبات قفز بنسبة 14 في المئة، حيث جاءت الرياض في المرتبة الثانية بمعدل 479 دولارا لعلاوة بدل السفر اليومي بزيادة قدرها 5.8 في المئة مقارنة بالسنة الماضية مع ارتفاع بنسبة 10.6 في أسعار الفنادق.

ووفق قائمة المدن المدرجة في المؤشر، فإنه بلغت قيمة العلاوة في الدوحة 457 دولارا بارتفاع 1.3، في حين بلغت في الكويت 427 بارتفاع 2.9 في المئة عن العام الماضي، في حين بلغت قيمة بدل السفر في دبي 422 دولارا بزيادة قدرها 4.1 في المئة وفي أبوظبي بلغت العلاوة 387 دولارا بانخفاض قدره 3.1 في المئة.

برامج صندوق النقد بين الواقع والتصور الخاطئ

مسعود أحمد*

خلال الشهور القليلة الماضية، طلب كل من الأردن والمغرب واليمن الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي، لمساندة برامجها الوطنية للإصلاح الاقتصادي. وستبدأ مصر قريبا محادثات مع الصندوق للحصول على قرض لدعم استقرارها الاقتصادي وجدول أعمالها المعني بالنمو.

وتنظر الحكومات والأسواق المالية إلى الانخراط العميق للصندوق مع هذه البلدان باعتباره تصويتا بالثقة باقتصاداتها وهامشا للأمان المالي المطلوب بشدة. غير أن رد الفعل الشعبي يتباين في هذا الصدد. فبعض المعلقين يتساءلون عما إذا كانت هذه الأموال سيتم إنفاقها في الأوجه السليمة أم أنها ستكون مجرد إضافة جديدة إلى المديونية الوطنية، بينما يشعر آخرون بالقلق إزاء الشروط المصاحبة لهذه القروض وما إذا كانت ستسبب في معاناة المواطن العادي.

وقد تنبع مثل هذه المخاوف من رغبة مشروعة في التأكد من أن السياسات الاقتصادية الوطنية تحركها المصالح الوطنية وتساهم في تحسين حياة الشعوب. وتوضح هذه المخاوف أيضا أنه يتعين علينا، نحن في صندوق النقد الدولي، أن نقوم بدور أفضل في تفسير السبب الذي يجعل دعم الصندوق عاملا مساهما في تخفيف أثر معالجة الصدمات الاقتصادية، مع إلقاء الضوء على التغييرات التي حدثت في الصندوق نفسه مع مرور الوقت. وأود في هذا المقال أن أتناول خمسة من التصورات الخاطئة الشائعة عن الصندوق.

(1) المفهوم الخاطئ الأول هو أن برامج الصندوق تفرض إجراءات تقشفية وتتسبب في معاناة بلا داع:

تلجأ البلدان عموما إلى الصندوق للحصول على التمويل اللازم عندما تمر بصعوبات اقتصادية. وقد تنشأ هذه الصعوبات عن صدمة خارجية - كأن تطرأ زيادة حادة في أسعار الطاقة أو غيرها من الواردات الرئيسية، أو تؤدي السياسات الاقتصادية المحلية إلى تزايد الاختلالات ومواطن الضعف الاقتصادية - كأن يصل عجز الموازنة إلى مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله فيتم تمويله بطبع المزيد من العملة الوطنية، ما يسبب هبوطا حادا في احتياطات النقد الأجنبي.

وبالتالي، تقوم الحكومات بالتعامل مع هذه الصدمات والاختلالات باتخاذ قرارات مؤلمة، مثل تخفيض الإنفاق الحكومي أو رفع أسعار الفائدة أو اتباع سياسات مرتبطة بتعديل أسعار صرف العملات الأجنبية. وهنا، يتمثل دور التمويل المقدم من الصندوق في مساعدة البلدان على تخفيف وطأة هذه الإجراءات التصحيحية على المواطن عن طريق توفير هامش أمان من الدعم ومزيد من الوقت لمعالجة المشكلة الأساسية. ففي غياب التمويل من الصندوق، يمكن أن تصبح عملية التصحيح أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، إذا عرض المستثمرون عن شراء السندات الحكومية التي يصدرها البلد العضو، تصبح الحكومة أمام خيارات صعبة وتجد نفسها مضطرة لتخفيض مبلغ التمويل المطلوب؛ إما عن طريق تخفيض الإنفاق أو زيادة الإيرادات أو تمويل العجز من خلال طبع النقود. وتصبح عملية «شد الأحزمة» أكثر حدة بالمقارنة مع عملية الحصول على تمويل من الصندوق، الذي من شأنه تسهيل القيام بتصحيح اقتصادي أكثر تدريجا ومدروسا.

أما في حالة غياب التمويل من الصندوق، فالحصيلة هي التضخم الذي يلحق الضرر بالفقراء أكثر من أي فئة أخرى. ولا يزال التصحيح مقترنا في أذهان الكثيرين بفترة من التقشف، ما يجعل البعض يربط خطأ بين الصندوق وفرض معاناة لا داعي لها، ويمكن تشبيه

ذلك بإلقاء اللوم على رجل الإطفاء لأنه أخطأ الحريق! ومع ذلك، فإن ما يستطيع الصندوق القيام به أيضا هو الإشارة إلى تجارب أعضائه البالغ عددهم 188 بلدا في إجراء التصحيح الاقتصادي الكلي على نحو يوفر الحماية للفقراء وفئات المجتمع محدودة الدخل. فعلى سبيل المثال، تم إعداد برامج للكثير من البلدان منخفضة الدخل بحيث تتضمن حدا أدنى يستهدف الإنفاق الاجتماعي وغيره من المصروفات ذات الأولوية للمواطن كالتعليم والصحة. وقد أوضحت دراسة أجريت مؤخرا على 140 بلدا في الفترة من 1985 - 2009، أن البرامج المدعومة من قبل الصندوق غالبا ما يكون تأثيرها ملموسا وإيجابيا على الإنفاق الاجتماعي، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم.

(2) التصور الخاطئ الثاني هو أن الصندوق يفرض شروطا لا تلائم البلدان المقترضة:

من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال التنمية أنه لا توجد صيغة واحدة تصلح للجميع! فكل بلد عليه أن يحدد مساره الخاص للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، حتى وإن كانت هناك دروس مهمة من تجارب البلدان الأخرى، عادة ما تنجح من خلالها السياسات الاقتصادية في تحقيق الهدف المطلوب. وتنعكس هذه الحقيقة البسيطة أيضا في تصميم البلدان لبرامج يدعمها الصندوق، التي تتضمن درجة كبيرة من المرونة وتأخذ بعين الاعتبار الظروف والأوضاع الاجتماعية في كل بلد. ومن الانعكاسات الفعلية لهذه الحقيقة خفض عدد المحددات المصاحبة للبرامج التي يدعمها الصندوق من متوسط تسعة محددات في الفترة من 2001 - 2004 إلى ستة محددات في الفترة من 2008 - 2009. كذلك انخفض عدد البرامج المقترنة بخمسة عشر شرطا أو أكثر لكل عملية مراجعة خلال الفترة من 2008 - 2009 إلى الصفر.

وهناك نقطة مهمة أخرى في هذا الخصوص، وهي أن البرامج التي توضع محليا وترجع ملكيتها الكاملة للسلطات الوطنية هي التي غالبا ما يكون تنفيذها أكثر فاعلية من أي برامج أخرى. إن فرض سياسات من الخارج لا يقدر له النجاح على وجه العموم، ولذلك يصر الصندوق على أن تتولى السلطات الوطنية وضع البرامج التي يقدم الصندوق الدعم لها، وأن تقوم بنشرها للاطلاع العام قدر الإمكان في البلد المعني، حتى تحظى بالتأييد المطلوب على نطاق واسع. ونحن نقوم أيضا بنشر ما يعده خبراءنا من تقارير بشأن هذه البرامج فور موافقة المجلس التنفيذي عليها. ويمكن الاطلاع على التقارير المنشورة في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org

(3) المفهوم الخاطئ الثالث يتمثل بالقول إن تمويل الصندوق يساعد الحكومات على الاحتفاظ بسياسات غير قابلة للاستمرار: أود أن أوضح هنا الصندوق لن يقدم التمويل إذا اتخذت السياسات الاقتصادية الحكومية مسارا خاطئا، حيث تصرف القروض على أقساط يرتبط كل منها بتطبيق إجراءات محددة. والهدف من ذلك هو التأكد من أن تنفيذ البرنامج يحقق تقدما، والحد من المخاطر التي يتحملها الصندوق؛ أي المخاطر التي يتعرض لها مجموع الموارد المقدمة من البلدان الأعضاء لاستخدام الصندوق.

وتتيح المراجعات المنتظمة للبرامج إطارا يستطيع من خلاله المجلس التنفيذي إجراء تقييم دوري لما إذا كان البرنامج المدعم من الصندوق يسير في طريقه المحدد وما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات عليه حتى يحقق أهدافه. وتجمع هذه المراجعات بين تقييم المنجزات (من حيث تحقيق أهداف البرنامج طبقا للجدول الزمني المحدد) والتقييم الاستشاري (من حيث مدى احتياج البرنامج للتعديل في ضوء المستجدات). ولا تصرف الموارد

المتفق عليها في إطار البرنامج المدعم من الصندوق إلا بعد صدور الموافقة - أي استكمال المراجعات المقررة - من جانب المجلس التنفيذي للصندوق.

(4) التصور الخاطئ الرابع هو أن الصندوق لم يستفد من دروس الربيع العربي:

من أهم دروس الربيع العربي أن استمرارية النمو الاقتصادي تستوجب توفير فرص عمل جديدة، واشتراك الجميع في جني الثمار، وتوخي المزيد من الإنصاف في توزيع الفرص الاقتصادية على نطاق أوسع من السكان. ومراعاة لهذا الهدف، أصبحت البرامج التي يدعمها الصندوق أكثر تركيزا على تشجيع النمو بطريقة تعود بالنفع على كل شرائح السكان، وعلى الحد من الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب.

فعلى سبيل المثال، نحن نحث الحكومات على إفساح مجال للنققات ذات الأولوية، مثل الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة، عن طريق التحكم في الإنفاق غير الموجه والمهدد للموارد. ومن بين السبل الممكنة لتحقيق ذلك، استخدام شبكات الأمان الاجتماعي التي تتوخى مزيدا من الدقة في استهداف المستحقين، بحيث تكون بديلا لنظام الدعم المعمم. وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المعمم لا يفيد الفقراء في الغالب، بل لقد تبين لنا أن ما يصل إلى الفقراء في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو 20 في المئة فقط من دعم الغذاء والوقود، بينما يستفيد غير المحتاجين إليه بالنسبة المتبقية البالغة 80 في المئة.

(5) أما التصور الخاطئ الخامس، فهو أن كل ما تفعله قروض الصندوق هو أنها تضيف إلى المديونية القائمة:

من حيث المبدأ، كل القروض - بما فيها قروض الصندوق - تضيف إلى المديونية القائمة، نظرا لكونها تتطلب السداد. غير أن السؤال الأهم هو ما إذا كان القرض يستخدم على نحو يؤدي إلى تحسين ظروف البلدان المقترضة وبتيح لها تحقيق مكاسب اقتصادية حتى بعد سداد القرض.

أنوه إلى أن قروض الصندوق تساعد البلدان على التعامل مع مشكلات السيولة الآنية - وهو ما يحدث مثلا حين تنقطع سبل الاقتراض من الأسواق المالية أمام هذه البلدان، أو حين تقتصر الفرص المتاحة لها على قروض بأسعار شديدة الارتفاع. ومن خلال السيولة التي يقدمها الصندوق، تستطيع هذه البلدان بالفعل أن تتجنب عملية تصحيح اقتصادي أوسع نطاقا وأشد ضرا. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الاقتراض من الصندوق خيارا رشيدا إلى حد كبير، نظرا لانخفاض سعر الفائدة الذي يبلغ حاليا نحو 1.5 في المائة فقط على قروض الصندوق، وهو سعر أقل بكثير مما يتعين على الحكومات أن تدفعه في العادة مقابل الاقتراض من الأسواق المالية المحلية.

والواقع أن مواصلة الاقتراض من الأسواق المحلية بأسعار مفرطة في الارتفاع يمكن أن يساهم بالفعل في إحداث تضخم كبير في المديونية القومية. وجزير بالذكر أيضا أن قروض الصندوق - كشكل من أشكال الاقتراض الخارجي - لها ميزة إضافية تتمثل في إتاحة فرصة أكبر أمام البنوك لكي تقدم القروض للقطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل عنصرا أساسيا في توفير المزيد من فرص العمل وتشجيع النمو الذي يعود بالنفع على كل شرائح السكان.

* مدير منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي
عن «الشرق الأوسط»

المليارديرات يزدادون ثراء والمليونيرات يتراجعون

وقالت (ويلث إكس) وهي شركة مقرها سنغافورة تقدم معلومات عن الأثرياء للبنوك وجامعي التبرعات والمتاجر الفاخرة انه بينما تكافح أوروبا ويتعافى الاقتصاد الأميركي بشكل متقطع يتحول الأثرياء من استثمارات المضاربة إلى الشركات الخاصة والسلع والعقارات.

وأضافت أن آسيا عانت أسوأ خسارة للثروة إذ انخفضت الثروة 6.8 في المئة إلى 6.25 تريليون دولار بسبب ضعف أسواق الأسهم وانخفاض الطلب على الصادرات من الغرب.

وتقلصت الثروة أيضا في أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط لكن الأغنياء شهدوا زيادة في ثروتهم في أميركا الشمالية (بزيادة 2.8 في المئة إلى 8.88 تريليون دولار) وأوقيانوسيا (بزيادة 4.4 في المئة إلى 475 مليار دولار) وأغلب ذلك في أستراليا.

انخفض عددهم 9.9 في المئة وتقلصت ثروتهم 11.4 في المئة. لكن الأثرياء حقا باتوا أكثر ثراء إذ زاد عدد المليارديرات 9.4 في المئة إلى 2160 شخصا ونمت ثروتهم 14 في المئة إلى 6.2 تريليون دولار.

وقال ميكولاس رامبوس الرئيس التنفيذي لشركة (ويلث إكس) لوكالة رويترز «حتى عند مستوى مليار أو مليارين تكون لديهم بطاقة أكبر كثيرا ولديهم الكثير من حيث المشورة بمجال الاستثمار. وهم يحصلون بالتأكيد على اهتمام كل البنوك الكبرى».

وأضاف «كان هذا الموضوع عن طبقة المنتصف. منطقة المخاطرة من 100 مليون دولار إلى 500 مليون دولار. أنا لا أعتقد أنه يبدو أن هؤلاء الرجال ووظفوا مواهب كافية لمساعدة محافظهم الخاصة بالإضافة إلى الحفاظ على نجاح شركاتهم».

قالت شركة أبحاث الثروات (ويلث إكس) إن العديد من المليونيرات فقدوا بعضا من ثروتهم العام الماضي لكن المليارديرات كانوا أفضل حالا واستخدموا فرق إدارة الأموال القوية للخروج بسلام من اضطرابات السوق والاضطرابات الاقتصادية التي أصابت الفئات الأقل ثراء.

وقالت (ويلث إكس) في تقرير إن عدد الأشخاص الذين يملكون 30 مليون دولار على الأقل ارتفع إلى 187380 لكن ثروتهم الإجمالية انخفضت 1.8 في المئة إلى 25.8 تريليون دولار وهو مبلغ لا يزال أكبر من حجم اقتصادي الولايات المتحدة والصين معا.

وذكر تقرير الثروة في العالم الذي استخدم بيانات خلال العام حتى 31 تموز أن أكثر الأشخاص تضررا على مستوى العالم هم في نطاق من يملكون 200 مليون دولار إلى 499 مليون دولار وقد

رويترز

د. رجاء السرعلي.. صيدلانية تستثمر في التعليم والإعلام



استديو تلفزيون الفجر الجديد

حياة وسوق
مراد ياسين

ولدت في مدينة طولكرم، وتفتحت فيها عينها على الحياة حيث ان طفولتها وصباها كانا في ذات

المنطقة. نالت السرعلي شهادتها الجامعية من جامعة الاسكندرية في القاهرة، وعادت الى ارض الوطن بعد ارتباطها مع المرحوم د. سمير السرعلي الذي كان لها الصديق والزوج والحبيب، حيث وقف الى جانبها وساندها في كل خطواتها، وقدم لها كل ما تحتاجه من اجل تحقيق النجاح لتلو النجاح لخطوات زوجها الاولى نحو التجارة وعالم المال والأعمال، واستطاعت خلال فترة قياسية من انجاز العديد من المشاريع الحيوية منها الصغيرة والكبيرة.

ترتبط السرعلي بعلاقات اجتماعية مميزة مع افراد المجتمع وتمتد علاقاتها مع صديقاتها اولاً ورجال الاعمال والسياسيين والناشطات النسويات في الوطن وقطاع الاعمال والاعلام، وتجمع السرعلي بين ثلاث صفات هي الحصول على العلم والخبرة والاخلاص والصدق في العمل والمحافظة على علاقات اجتماعية مميزة مع كافة افراد المجتمع المحلي في مدينة طولكرم بشكل خاص وفلسطين بشكل عام.

البداية

تنحدر عائلة الحاج قاسم (عائلة الدكتور رجاء) من مدينة طولكرم ولديها ثلاث شقيقات اضافة الى والدها ووالدتها، توفي والدها عندما كانت في الصف السادس الابتدائي، وتوفيت والدتها عام 1973 عندما كانت على ابواب الثانوية العامة، وأنداك كانت شقيقتها تدرس في الجامعة الاردنية، وشقيقتها الثانية متزوجة، وبقيت وحدها في منزلها، ما دفع عمها الذي كان يقيم في الاردن الى الضغط عليها للإقامة عنده في الاردن كونها وحدها في منزلها في مدينة طولكرم وبحكم العادات والتقاليد لا يجوز ان تبقى وحدها في المنزل، وانتقلت من مدينة طولكرم الى الإقامة في عمان عام 1973، وفي عام 1974 انتهت مرحلة الثانوية العامة في مدرسة الملكة زين في الاردن، وحصلت على معدل 92.4 محققة المرتبة الخامسة على المحافظة، وحصلت على بعثة للدراسة في الجامعة الاردنية، الا انها لم تكن ترغب بالدراسة هناك، كونها لا تحب مهنة التعليم، وقامت بتقديم طلبات للدراسة في عدد من الدول العربية، وتم قبولها في جامعة عين شمس بالقاهرة لدراسة الطب، وفي جامعة الاسكندرية صيدلة، وتم اختيار مهنة الصيدلة، وفي عام 1979 حصلت على شهادة الصيدلة في الاسكندرية، ثم عادت الى الاردن بغرض العودة الى مسقط رأسها في مدينة طولكرم الا انها وقعت في مشكلة ضغط عمها عليها للإقامة عنده في منزله كونها وحيدة ولا يجوز ان تعيش وحدها في مدينة طولكرم، وبعد عملها كمعيدة لطلبة الصيدلة المساعدين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الاردن لمدة ستة شهور، سافرت الى مسقط رأسها في مدينة طولكرم وقامت بتقديم طلبات توظيف في عدد من المواقع الصحية ومنها مديرية صحة طولكرم، بغرض الإقامة في مسقط رأسها وهناك شاهدتها زوجها بالصدفة «وكان اللقاء الأول مع زوجي المرحوم د. سمير السرعلي الذي كنت اعرف عائلته مسبقاً، وتحدثنا بأمر الصيدلة والى غيرها من الامور التي تتعلق بالمهنة، وبعدها حضر الى الاردن وتقدم لخطبتي فوافقت على الفور دون تردد، وفي 6/12/1979 تم اعلان الخطوبة، وفي 24/6/1980 تم زواجي .

انطلاقها نحو عالم التجارة والأعمال

بعد عودتها الى مدينة طولكرم كان زوجها يملك صيدلية المدينة وبناء على رغبتها ضمن لها صيدلية سخيتان لكي تعمل فيها، وبعد ستة شهور قررت ترك العمل نظراً لعدم وجود قوانين مرعية تحكم عمل الصيدليات آنذاك وقررت ان تعمل ربة منزل، تقول: انجبت طفلي البكر مني ثم احمد، وبعد عملي كربة بيت لمدة خمس سنوات تقريباً خطرت لي فكرة اقامة روضة نموذجية للأطفال عام 1985 حيث كانت مدينة طولكرم تفتقر لوجود أي روضة في المدينة، وفي عام 1986 تم افتتاح روضة جيل الامل بمساعدة وعون زوجي المرحوم، وتزامنت مع افتتاح رياض الاقصى النموذجية في المدينة، وكانت هذه بمثابة انطلاقها نحو عالم التجارة والأعمال، حيث حققت ارباحاً جيدة في هذا المجال، وكانت الروضة آنذاك تستوعب 48 طفلاً وطفلة فقط، وحالياً 240 طفلاً وطفلة، وتم تعيين 19 معلمة مؤهلة للتعامل مع الاطفال بالإضافة الى مديرة الروضة وثلاث أذنان، وتزامن افتتاح الروضة مع انشغالي ومساعدتي لزوجي في مشاغل الخياطة التي يملكها في مدينة طولكرم وخارجها، حيث افتتح زوجي في عام 1982 شركة سرعلي وظاهر للأزياء (للجينز والتريكو) بتكلفة اولية مقدارها

13 موظفاً في التلفزيون بشكل دائم وسبعة آخرين بشكل مؤقت (حسب الطلب)، أي 20 موظفاً، اضافة الى الطاقم المؤسس الذي بدأ مع انطلاقة التلفزيون، وقمنا بإنشاء قسم متخصص لترجمة الافلام والمسلسلات الاجنبية، اضافة الى بثنا المباشر عبر موقعنا الالكتروني الذي مكنا من التوسع جغرافياً الى كافة دول العالم، واخذنا على عاتقنا تغطية كافة الاخبار المحلية والوطنية، الامر الذي عزز وجودنا الاعلامي، واحداث نقلة نوعية في الاعلام المحلي، وتم افتتاح مقر جديد للتلفزيون في مجمع التاج التجاري وفق أحدث المواصفات الهندسية والتكنولوجية.

التعاون مع المؤسسات الاعلامية والتجارية الاخرى

تؤكد السرعلي أن العلاقة قائمة على الاحترام والتعاون واحترام كافة المؤسسات الاعلامية الاخرى، وعلى اساس التنافس الشريف والحضاري، مؤكدة انها كصاحبة مؤسسة اعلامية كبيرة في المحافظة تعمل على تقديم الخدمات لعموم المواطنين في المحافظة وتحديداً تغطية الاخبار المحلية على مدار الساعة ونشرها ايضا عبر الموقع الالكتروني، وتقوم بإعداد برامج مشتركة مع العديد من محطات التلفزة المحلية على مستوى الوطن، وهناك تنسيق وتعاون مباشر مع تلفزيون وفضائية فلسطين، مؤكدة ان التلفزيونات المحلية ما زالت لغاية الان الوسيلة الافضل لدى المواطنين كونها تقوم بنشر اعلاناتهم الدورية بأسعار رمزية وتعمل على تغطية كل احداث المحافظة ونشرها في زاوية «طولكرم اليوم»، اضافة الى سلسلة من البرامج التلفزيونية التي يعدها صحفيون يملكون الخبرات الكافية في هذا المجال التي تسلط الضوء على قضاياهم وأسهمت بشكل كبير في حل الكثير من تلك القضايا من خلال اتصال قضاياهم للمسؤولين بالصوت والصورة.

وحول دور الشركات الكبرى في دعم المحطات المحلية من خلال نشر اعلاناتها عبر محطات التلفزة المحلية، اوضحت السرعلي أن التعاون كبير جدا في هذا المجال.

تأثيرات الازمة المالية ومشاريع مستقبلية

وأكدت السرعلي ان الازمة المالية الخانقة للسلطة اثرت بشكل سلبي على جميع التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة والكبيرة، مؤكدة ان الوضع الاقتصادي القاسي أثر بشكل كامل على كافة مناحي الحياة في المحافظة، لكن الحياة تستمر حسب قولها، وأصبح دخل التلفزيون يغطي رواتب الموظفين فقط في ظل الازمة المالية، ونواصل لغاية الان تقديم الخدمات الاعلامية في المحافظة، وحالياً تم الاتفاق مع مجموعة من المحطات المحلية على امتداد محافظات الوطن للبيث المشترك ضمن ائتلاف «جسور»، والهدف منها بث البرامج والتقارير الهادفة المشتركة التي تعود بالفائدة على عموم المواطنين في الوطن، وتساهم في زيادة دخل المحطات المحلية في حال رغبت أية مؤسسة تجارية نشر اعلاناتها عبر هذه البرامج او التقارير، وهذا المشروع قيد التنفيذ والتطوير، وبمساهمة من مؤسسة «انتر نيوز» لمدة ثلاثة شهور، والدعم يتم من خلال معدات تقنية تساعد المحطات المحلية في القيام بواجباتها الرئيسية.

35000 دينار اردني، وبعد تحقيق ارباح كبيرة في هذا المجال حيث كانت اسواق الضفة واسرائيل مفتوحة لكلا الطرفين، قررنا التوسع في عملنا في عام 1986 وأصبحت من اكبر شركات الخياطة على مستوى الوطن، حيث تم افتتاح مشغل اضافي للجينز والتريكو في مدينة طولكرم ومشغل آخر في بلدة عتيل وآخر في قباطية، ووصل عدد العمال لدينا الى 146 عاملاً مسجلاً، وفي عام 1989 عرض علينا الانتقال الى عمان للعمل هناك كمروجين للبضائع الاسرائيلية في اسواق الاردن كونها مفتوحة لكل دول العالم الا اننا رفضنا هذا الامر من ناحية وطنية وقررنا استمرار العمل في بلادنا حيث كانت التجارة تحقق ارباحاً عالية آنذاك، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000 بدأ العمل يتراجع نتيجة الاغلاقات المتكررة وفي عام 2005 تم اغلاق مشاغل قباطية وعتيل واحد المشاغل في مدينة طولكرم وبقي المشغل الرئيسي يعمل حتى نهاية عام 2009. وتم اغلاقه بشكل تام في عام 2010 على امل اعادة افتتاحه مرة اخرى اذا سمحت الظروف بذلك، مؤكدة أن الحكومة لم تقدم أي شيء لدعم مشاغل الخياطة بشكل جيد.

وعودة الى عام 1996 اقنعت زوجي بافتتاح محطة تلفزيونية في المدينة بالتعاون مع عدد من المساهمين كانت آنذاك تحت مسمى شركة الشعب للبيث التلفزيوني. وفي عام 2000 قررت انا وزوجي شراء المحطة بأكملها رغم تكاليفها الباهظة، وتم اطلاق اسم تلفزيون الفجر الجديد عليها، والحمد لله اصبحت اليوم من اهم التلفزيونات الناجحة على مستوى الوطن نتيجة الجهود التي بذلتها انا وزوجي في هذا المجال.

وقالت: في عام 2003 تلقيت تدريبات في مؤسسة مفتاح في رام الله (برنامج دعم القيادات النسوية في الاعلام) بشرط ان يخضع موظفو التلفزيون لكافة التدريبات اللازمة لرفع كفاءة العاملين، وان تكون نقطة الربط بين مؤسسة مفتاح والتلفزيون هي امرأة قيادية وتم اختياري، بغرض دعم النساء القياديات من خلال هذه المشاريع، وانعكس هذا الامر بشكل ايجابي على اداء التلفزيون وعزز من قدراتي القيادية والإدارية، وأصبحنا من اوائل التلفزيونات التي ادخلت النوع الاجتماعي «الجندر» الى الاعلام التلفزيوني، وفي عام 2004 التحقت بمشروع الدعم الذاتي للقيادات النسوية (المرأة والانتخابات) وتلقيت تدريبات مكثفة في هذا المجال وأصبحت منسقة البرنامج في المحافظة ولغاية اليوم اعمل ضمن هذا الفريق الرائع والمميز كأسرة واحدة.

وفي عام 2005 قررت انا ومجموعة من الناشطات النسويات انشاء جمعية تحت مسمى «جمعية تنمية وإعلام المرأة- تام» في بيت لحم، وتضم هذه الجمعية كلا من رجاء السرعلي، وفرحة ابو الهيجا من جنين، وسهير فراج من بيت لحم، وعبير الكيلاني من نابلس، ورقية تكروري، وتقوم فكرة الجمعية على تغيير الصورة النمطية في الاعلام عن المرأة، وتطوير الكوادر النسوية العاملة في الاعلام المحلي، وإدراج النوع الاجتماعي في برامجها، وتم انتاج العديد من البرامج والافلام التلفزيونية في هذا المجال التي حققت نجاحاً ملحوظاً وساهمت بتعزيز المكانة الفعلية للمرأة في الاعلام وما زالت الجمعية لغاية اللحظة تحقق الانجازات واحدا تلو الآخر.

وفي عام 2004 كانت النقلة النوعية لتلفزيون الفجر الجديد فقد تطور عمل التلفزيون بشكل ملحوظ وحصلنا على عدة مشاريع ودعم من قبل مؤسسات دولية، وحقق التلفزيون نجاحاً غير متوقع، وافتتحنا اول موقع الكتروني اخباري للتلفزيون على مستوى الوطن، وتم توظيف

الموجز

البنك المركزي اليمني يعزز تحديث القطاع المصرفي

يعتزم البنك المركزي اليمني، تنفيذ خطة لتحديث القطاع المصرفي وتطويره. وأشار محافظ البنك محمد عوض بن همام إلى اتفاق مع هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، على «دعم البرنامج الذي سيشمل تحديث نظام للمدفوعات يقوم على المعايير العالمية ونظام السجل الائتماني». وأوضح أن البرنامجين «يستهدفان القطاع المصرفي، فضلا عن دعم أنظمة البنك المركزي الداخلية وتطويرها بالاستفادة من عدد من التجارب الإقليمية». وأكدت الحكومة اليمنية أن الاحتجاجات التي شهدتها اليمن العام الماضي، «تسببت بارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، إذ بلغ معدل تضخم أسعار التجزئة نحو 23.2 في المئة في نهاية الفترة، كما واجه سعر صرف الريال ضغوطا شديدة». وأوضحت الحكومة في برنامجها المرحلي للتنمية والاستقرار 2012 - 2014، الذي ستقدمه إلى مؤتمر المانحين في الرياض الشهر الجاري، أن البنك المركزي «اضطر إلى اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات منها خفض احتياطه من النقد الأجنبي، لتمويل فاتورة واردات السلع الأساسية وحماية العملة الوطنية». ورغم ثبات سعر الصرف الرسمي للريال اليمني على 213.85 للدولار، تراوح سعر بيع الدولار في السوق الموازية بين 235 و240 ريالاً للدولار، ما ساهم في رفع أسعار الواردات وارتفاع معدل التضخم وتدهور مستويات معيشة المواطنين.

لاغارد تدعو الدول الى التحرك بسرعة لاصلاح صندوق النقد الدولي

دعت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الدول الأعضاء الى اتخاذ تدابير «عاجلة» تتيح البدء باصلاح الصندوق المقترض ان يعطي وزنا اكبر للبلدان الناشئة والذي تعرقله في الواقع الولايات المتحدة. ولبدء بتطبيق اصلاح ادارة صندوق النقد الدولي الذي تم تبنيه في 2010، يجب ان تصادق عليه 113 من الدول الأعضاء الـ 188، ما يمثل 85٪ من حقوق التصويت في مجلس الادارة. وحسب آخر تقرير لصندوق النقد الدولي فان 105 دول فقط تمثل 66,1٪ من حقوق التصويت وافقت عليه. والولايات المتحدة التي تملك حق النقض مع 16,7٪ من الأصوات، هي البلد الوحيد في مجموعة الثماني الذي لم يطرح الموضوع للمصادقة البرلمانية. ونقل بيان للصندوق عن لاغارد قولها «ادعو بالحاح الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك الى الاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة»، مرحبة في الوقت نفسه ب «التقدم الكبير» المنجز. والاصلاح الذي يقضي بمضاعفة الموارد الدائمة (المساهمات) للصندوق، الى نحو 767 مليار دولار، حظي بالنصاب وحقوق التصويت الكافية. لكنه لن يدخل حيز التنفيذ الا بعد المصادقة على الشق المتعلق بالادارة. ومن المفترض ان يبدأ تنفيذ شقي الاصلاح اثناء الاجتماع العام لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي سيبدأ في التاسع من تشرين الأول المقبل في طوكيو.

17 مليون أميركي يعانون نقص الغذاء

قالت الحكومة الأميركية إن عدد الأميركيين الفقراء الذين يعانون نقص الغذاء بشكل متكرر زاد بمقدار 800 ألف في عام 2011 ليصل إلى حوالي 17 مليوناً مقارنة بعام 2010. وقالت وزارة الزراعة في تقرير إن حوالي 5.5 في المئة من الأميركيين أو حوالي 17 مليون نسمة عانوا «انخفاضاً شديداً في الأمن الغذائي» العام الماضي وهذا يعني انهم اضطروا إلى ترك بعض الوجبات أو عدم تناول الطعام ليوم واحد بسبب عدم وجود مال لشراء الغذاء. وأضافت ان هناك زيادة بلغت 800 ألف شخص. وصدر تقرير الأمن الغذائي بعد ذكر الحكومة أن 46.7 مليون أميركي سجلوا أنفسهم للحصول على كوبونات الغذاء في حزيران بزيادة 173 ألفاً عن أيار. وأدى ارتفاع معدل البطالة وتباطؤ النمو منذ الركود الشديد في عامي 2008 و2009 إلى زيادة طلبات الحصول على كوبونات الغذاء -لاهو برنامج رئيسي في الولايات المتحدة لمكافحة الجوع- إلى مستويات قياسية. وقال جيم ويل رئيس جماعة بحوث الأغذية ومركز العمل لمكافحة الجوع إن هذا العام من المرجح أن يكون أكثر تعقيداً فيما يتعلق بمكافحة الجوع لان اعانات البطالة تصرف لعشرات الآلاف من العمال العاطلين عن العمل على المدى الطويل.



رجاء السرغلي

رؤيتها للانتخابات المحلية

تؤكد السرغلي رفضها لنظام القوائم الذي اعتمده لجنة الانتخابات المركزية كونه نظاماً جائراً حسب وصفها، مؤكدة ان نظام القوائم يجبر المواطن على انتخاب قائمة بأكملها رغم اعتراضه على وجود عدد من الاشخاص بداخلها، وهذا امر مؤسف، على حد وصفها ويساهم في احجام الكثير من المواطنين عن التوجه الى صناديق الاقتراع، حسب رأيها، مؤكدة ان القوائم تسمح لأشخاص غير مؤهلين بالانضمام الى القوائم وتحديد النساء، داعية الى تغيير نظام القوائم واعتماد الاسلوب الفردي في اختيار الاشخاص المؤهلين، كون البلديات بحاجة الى اشخاص مهنيين ومؤهلين لقيادتها وليس بناء على اختيار العائلات والمسميات فقط، لان ذلك سينعكس بشكل سلبي على اداء المجالس المحلية، مؤكدة ان الكثير من البلدان العربية والغربية تعتمد نظام القوائم لكنها تسمح للناخبين باختيار الاشخاص الذين يرغب المواطن بانتخابهم وليس عن طريق القوائم دون التقييد بالأفراد الموجودين في قائمة معينة فقط.

وحول تعليقها على تشكيل قائمة نساء لخوض انتخابات البلدية في الخليل قالت ان الغرض من تشكيل القائمة هو احتجاج على واقع المرأة الراهن وطريقة اختيار النساء في القوائم، ووصفتها بالخطوة الجريئة، داعية النساء في الخليل الى التصويت لهذه القائمة لكي يضمن الحصول على عدد من المقاعد في بلدية الخليل.

أسرتها

لدى ام احمد السرغلي خمسة ابناء اكبرهم منى، وهي صيدلانية، متزوجة، ولديها ولد وبنات، ثم احمد الحاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة والدبلوم العالي في ادارة الاعمال من جامعة النجاح الوطنية ويعمل في شركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل» اضافة لإدارته لمشاريعنا المتعددة، وسناء التي تخرجت من جامعة النجاح الوطنية بتفوق وتدرس حالياً الدكتوراه في القانون في جامعة لانكستر في بريطانيا بعد ان حصلت على المنحة من الجامعة، وسارة التي فازت بالمرتبة الاولى على دفعتها في جامعة النجاح الوطنية في قسم المحاسبة ثم حصلت على المرتبة الاولى في الماجستير على مستوى جامعة لانكستر في بريطانيا وحاليا تعمل محاضرة في جامعة النجاح الوطنية، ومي انهت الثانوية العامة وتدرس حالياً الصيدلة في جامعة النجاح الوطنية.

الجانب الآخر:

هل لك هوايات معينة ؟

رعاية الاطفال ومطالعة الكتب باستمرار.

ما هي اجمل لحظة في حياتك؟

تخرج ابنائي من الجامعات وقد حققوا نجاحات كبيرة في حياتهم.

من تفتقدين في حياتك؟

افتقد الى زوجي العزيز الذي كان صديقاً وزوجاً، وكان داعماً لكل مراحل حياتي.

ما هي اسوأ لحظة في حياتك؟

اعتقال ولدي احمد من قبل سلطات الاحتلال كونه نجلنا الوحيد والداعم الاكبر لنا، حيث تم اعتقاله سنة وثمانية شهور.

كيف تعضين وقتك بعيداً عن العمل؟

حقيقة انه لا يوجد وقت لدي بعد وفاة زوجي حيث تحملت عبء المسؤولية عن ابنائي وعن المصالح التجارية التي لدينا.

ماذا كان حلمك عندما كنت صغيرة؟

ان اعلم بصورة جماعية مع الناس، والحمد لله تحقق حلمي هذا.

ما هو تعريفك للنجاح؟

الاقتناع بالفكرة اولا والحب والإخلاص في العمل والاستمرار في المحاولة، فالفشل هو المحفز الاكبر لتحقيق النجاح.. مهما تكرر.

ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

التعب والعمل الدؤوب هو اساس تحقيق النجاح، وعدم الخوف من الفشل.

ما هي اهتماماتك؟

اتمنى ان تعود قيم الانتماء والصدق والعمل الجماعي والقناعة لدى شعبنا الفلسطيني.

هل لديك صديقات؟

بالطبع لدي صديقات.. أنا أوّمن بالصداقة ولدي ست صديقات عبارة عن مدرسة وجامعة بالنسبة لي.

ما هو شعارك في الحياة؟

العمل بصدق وأمانة مع الناس.

بطاقة شخصية

الاسم الرباعي: رجا نافع صالح الحاج قاسم

تاريخ الميلاد: 1956/11/27

مكان الميلاد: طولكرم

الحالة الاجتماعية: متزوجة

اسم الزوج: المرحوم د. سمير السرغلي

تاريخ الزواج: 1980/6/24

عودة يقدم خدمات «التاكسي» على «نصف حنطور»



سواق النصف حنطور

بسبب الغلاء الفاحش وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، مناشدا القيادة الفلسطينية بالاهتمام بكل ما يتعلق بالزراعة، موضحا أن أي دولة في العالم، تهتم بالزراعة وبطبقات الكادحين وأرباب الأسر، بشكل واضح وملحوس، لكنه لا يلحظ ذلك لدى حكوماتنا الفلسطينية المتعاقبة، بكل أسف، حسب تعبيره.

ولا يخفي الشمالي رغبته بتطوير نصف حنطوره، حتى يكون حنطورا كاملا، لكن ذلك يحتاج مبلغا ماليا يقدر بحوالي 1500 شيقل على أقل تقدير، موضحا بأنه في حال توفير ذلك، فسيكون العمل على الحنطور صيفا وشتاء، وليس فقط في الصيف. ولا يخفي الشمالي كذلك بأنه شعر أكثر من مرة بأنه سيصاب بالجنون، أو أن الأمر سيدفعه للانتحار

من العمل داخل الخط الأخضر، فيما الأعمال التي يتقنها داخل الضفة تكاد تكون شبه معدومة.

الحنطور الكامل يحتاج 1500 شيقل
وفيما يتعلق بعمله الجديد، فإنه يأمل أن يدرّ عليه دخلا جديدا يساعده في توفير لقمة العيش وتعليم أبنائه، خاصة أن إحدى بناته تدرس في جامعة النجاح،

حياة وسوق رومل شحور السويطي

بدأ المواطن جهاد فيصل عودة «42 عاما»، من بلدة

حوارة، المعروف باسم (جهاد الشمالي) وهو أب لـ 12 ولدا وبنات، استخدام ما يمكن وصفها «نصف حنطور»، لتقديم خدمة نقل المواطنين وحاجياتهم داخل البلدة ومحيطها من بعض القرى القريبة. ويقول الشمالي إن الذي شجعه على القيام بذلك، قيام كاتب هذه السطور (مدير مكتب جريدة الحياة الجديدة في نابلس رومل السويطي- المحرر) بركوب الحمار من بيته في حوارة إلى مكان عمله في نابلس، وتساءل قائلا: «ما دام قام صحفي بركوب حمار بهذا الشكل، فلماذا لا أقوم بعمل مماثل، لكن بهدف الاستفادة المادية؟». ويضيف أن غالبية أرباب الأسر يعانون ظروفًا اقتصادية بالغة القسوة، ويوضح أنه وأولاده إلى جانب عمته المريضة، يعيشون في بيت عقد قديم، ويجد صعوبة بالغة في توفير لقمة العيش لهم. ويشير إلى أن أحد أصدقائه قدّم له الحصان والعربة، على أن يدفع ثمنهما متى شاء. ويقول إنه ينقل بعض أبناء بلدة حوارة من مكان إلى آخر داخل البلدة ومحيطها مقابل أجر أقل من مكاتب التوكسيات بكثير، ويضيف أن مساحة بلدته التي اتسعت أكثر من السابق، تساعده في عمله، حيث إن عددا كبيرا من المواطنين بدأوا يتصلون على جواله الخاص، ويطلبون منه الحضور لنقلهم من حي إلى آخر، أو يطلبون منه شراء بعض الحاجيات.

كيس الشعير كان بـ45 شيقلا والآن بـ94 شيقلا!

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها حتى متوسطو الدخل، يبدي الشمالي امتعاضه من ارتفاع أسعار الشعير، و«التبن» الذي ارتفع مؤخرا، موضحا أن سعر كيس الشعير كان قبل نحو عام حوالي 45 شيقلا، وقبل نحو شهر كان سعره 78 شيقلا، أما اليوم فقد وصل سعره إلى 94 شيقلا، وفيما يتعلق بقنطار «التبن» فقد كان قبل نحو عام 45 دينارا أردنيا، أما اليوم فيتراوح بين 100 و120 دينارا أردنيا. ويقول «إذا كان الموظف الذي يتقاضى 3000 شيقل و4000 شيقل وأكثر يعاني، فماذا أقول أنا؟ لا يدخل عليّ سوى ما عمله بين الفينة والأخرى كعامل؟». موضحا أنه ممنوع أمينا

تَدَلُّك

5 شهور مجانية مع خدمة
BlackBerry

لقطاع الأعمال والشركات

جوال... لا للمستحيل.

www.jowal.ps 1122